التحديات الاقتصادية والاجتماعية للتعاون العربي-الإفريقي وسُبُل التعامل معها

دعاء محمود محمد عويضة(*)

مُلخص

تدور الدراسة حول ما يواجه التعاون العربي- الإفريقي من تحديات اقتصادية واجتماعية، وسُبُل التعامل معها. وتُناقش الدراسة التحديات على مستويين؛ **أولهما** يشمل التحديات المشتركة التي تخص الجانبين العربي والإفريقي معًا، وتشمل مجموعة من التحديات الداخلية؛ تتلخص في قضايا الإرهاب، والمياه، والصراعات الدموية وحركات التمرد والانفصال، ومشكلات الحدود، بجانب بعض المشكلات الهيكلية التي تخص هياكل التعاون بين الجانبين. كما تشمل مجموعة من التحديات الخارجية؛ تتلخص في الاختراق الأجنبي لدول المجموعتين. أما **ثانيهما** فيشمل التحديات التي تخص كل جانب على حدة، وتمثَّلت التحديات التي تخص الجانب العربي في: التحديات الداخلية؛ وتتلخص في الخبرات السلبية عن العرب لدى الأفارقة، والتنافس العربي في إفريقيا، وأجواء العلاقات العربية- العربية غير المستقرة، والافتقار إلى تجارب تعاون حقيقية بين الجانبين، والتركيز على التعاون الرسمي، والتحديات الخارجية؛ وتتلخص في التأثير الدولي والإقليمي على الدول العربية. أما عن التحديات التي تخص الجانب الإفريقي فقد تمثَّلت في: التحديات الداخلية؛ وتتلخص في البيئة الصراعية في إفريقيا، تراجُع الاهتمام بالقضايا العربية، والتحديات الخارجية؛ وتتلخص في الولاء للأنظمة الاستعمارية، وتعدد اللاعبين في إفريقيا. وكانت أهم السُبُل المقترحة للتعامل مع تلك التحديات تتمثل في ثلاثة محاور، هي: المحور الحكومي، والشعبي، والمؤسسي لدول المجموعتين العربية والإفريقية.

(*) قسم السياسة والاقتصاد - كلية الدراسات الإفريقية العليا - جامعة القاهرة ، عدد ٤٨، يوليو ٢٠٢٠ ص ص ٢٢٩ - ٢٩٢ .

التحديات الاقتصادية والاجتماعية للتعاون العربي- الإفريقي وسُبُل التعامل معها

شهدت الفترة منذ سبعينيات القرن الماضي اهتمامًا كبيرًا من قِبل المجموعتين العربية والإفريقية بتدعيم سُبل التعاون فيما بينهما، ورسَّخ ذلك القضايا المشتركة بين الجانبين والتي يسعى من خلالها كل طرف للبحث عن حريته، فمن جهة كان النضال العربي في القضية الفلسطينية، ومن جهة أخرى كان النضال الإفريقي لنيل الاستقلال والتخلص من نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا. ومن هنا جاء الدعم الإفريقي للعرب، والدعم العربي للأفارقة لطرح قضاياهم العادلة على المجتمع الدولي، وتمخض عن هذا الدعم القمة الأولى للتعاون العربي- الإفريقي بالقاهرة عام ١٩٧٧. إلا أن ذلك التعاون ما لبث أن واجه مجموعة من التحديات التي حالت دون إتمامه سواء على المستويات السياسية والأمنية، أو على المستويات الاقتصادية والاجتماعية.

ويناقش هذا البحث التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهها التعاون العربي- الإفريقي، حيث يسعى للإجابة على مجموعة من التساؤلات، وهي: ماهي التحديات التي واجهها الجانبين العربي والإفريقي معًا وحالت دون إتمام التعاون الاقتصادي والاجتماعي بينهما؟ وماذا كانت التحديات التي واجهها كل جانب منهما على حدة؟ وكيف أثَّر العامل الخارجي على تلك التحديات؟ وما هي الطرق التي يُمكن من خلالها التعامل مع تلك التحديات وتجاوزها لإتمام التعاون؟ وتجيب الدراسة على تلك التساؤلات من خلال اتباع منهج المصلحة الوطنية حيث تسعى الدول للتغلب على تحديات التعاون بما يتناسب مع مصالحها الوطنية، وفي هذا الإطار تسعى الدراسة لاختبار مدى صحة الفرض بأنه كلما التقت مصالح الدول؛ كلما استطاعت التغلب على صعوبات التعاون فيما بينها بشكلٍ أفضل، ومن ثمَّ فقد تم تقسيمها إلى ثلاثة مطالب، هي: التحديات المشتركة على المستويين العربي والإفريقي، والتحديات على المستويين العربي والإفريقي، وسُبُل التعامل مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: التحديات المشتركة على المستويين العربي والإفريقي

تتمثَّل أهم تلك التحديات في: ضعف حجم الأسواق المحلية لمعظم الدول العربية والإفريقية بسبب انخفاض دخل الفرد ومن ثمَّ القدرة الشرائية، وتدنِّي مستوى الخدمات، وارتفاع فاتورة الواردات لكثير من السلع الاستهلاكية في ظل غياب نسبي للإنتاج المحلي المعتمد على المدخلات المحلية بالرغم من توافر المواد الأولية اللازمة لذلك. كل هذا بالإضافة إلى ضعف المركز التنافسي والتفاوضي للدول العربية والإفريقية في مجال المعاملات الاقتصادية متعددة الأطراف، بسبب اعتماد معظم صادراتها على المواد الأولية، وضعف تجارتها البينية بما يُفقدها ميزات المناورة في مسائل العرض ومستويات الأسعار وشروط

التعاقد.[1] هذا بالإضافة إلى انسحاب دور الدولة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقتين بما لا يجعل عملية التخطيط أو وضع الاستراتيجيات ذات تأثير كبير في تطوير العلاقات،[2] مع عدم استناد التعاون العربي– الإفريقي في أيٍّ من مراحله إلى منظومة فكرية محددة للتعاون، أو فكر نابع من فلسفات الجانبين وتطلعاتهما نحو المستقبل؛ حيث تداخلت مفاهيم العروبة والإسلام والإفريقانية؛ حتى أنها تصارعت أحيانًا على الساحتين مما أسفر عن الاختلاف في ترتيب الأولويات، وتوجه الجانبين لتهميش أهمية العلاقات المشتركة بينهما لمصلحة علاقات كلٍّ منهما بأطراف دولية وإقليمية أخرى.[3] ويمكن إجمال القضايا المشتركة لدى الطرفين وتمثل تحديات في حد ذاتها في التالي..

أولاً: التحديات الداخلية:

هناك العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تواجه التعاون العربي– الإفريقي، وتخص في مجملها طرفي التعاون بالأساس، وتنتج من البيئة الداخلية للكتلتين العربية والإفريقية، ويُمكن تفصيل تلك التحديات كالتالي..

١. **الفساد وشبكات المصالح:** إن للفساد نتائج كارثية على الدولة والمجتمع والمواطن ومنظومة القيم والسلوكيات، فهو يلغي القانون والمؤسسات، ويعطل التنمية، ويجمد الحراك الاجتماعي، ويعيق التطور، وينتشر الفساد في غياب المؤسسة السياسية بالمعنى المعاصر، فالفساد الاقتصادي هو نتيجة طبيعية للفساد السياسي، مما يجعله ينتشر في الدول الفقيرة أكثر من غيرها، لملائمة بيئتها وواقعها السياسي والاجتماعي. ويلعب الفساد دورًا أساسيًا في التأثير على مساعي التكامل الإقليمي بين العرب وإفريقيا، ذلك أنه كانت التحركات والمبادلات النقدية وتبادل الأفراد أكثر أهمية من تبادل السلع، كما كانت تجارة الترانزيت وإعادة التصدير أكثر أهمية وثقلاً من التجارة في المنتجات المحلية، وبما أن التجارة مع دول العالم هي مصدر أساسي للضرائب، فإن ذلك يدور في مصلحة فئة فاعلة من الفاعلين الاقتصاديين الرسميين، وغالبًا ما يهيمنون على التجمعات الاقتصادية الإقليمية، ويعمدون إلى معارضة القيام بأي استثمارات جادة في الإنتاج المحلي، تكون ثمارها في الأمد البعيد، ويعطون الأولوية للتجارة الخارجية.

---

[1] د. أماني الطويل، "الشراكة العربية الإفريقية في بيئة صراعية"، **الشراكة الإفريقية العربية: التحديات والآفاق**، (الجيزة: مركز البحوث العربية والإفريقية بالتعاون مع الوفد الدائم للاتحاد الإفريقي لدى جامعة الدول العربية، ط١، ٢٠١٧)، ص ص. ٩٠– ٩١.

[2] د. حلمي شعراوي، "التعاون العربي الإفريقي من التحرر الوطني إلى العولمة"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٥، يوليو ٢٠٠٧)، ص. ٨٣.

[3] د. محمد عاشور مهدي، **العلاقات الخليجية– الإفريقية: الواقع وآفاق المستقبل**، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط٣، ٢٠١٤)، ص ص. ٩٢– ٩٣.

وتضم هذه الشبكة: المستوردين المحليين– الجماعات ذوات الارتباطات بالتكتلات والشركات العالمية– كبار تجار الواردات في مجال الأغذية والمنتجات الزراعية– كبار الإداريين في الدولة والبنوك والذين يتمتعون بمزايا وامتيازات من مراكزهم ومواقعهم فيما يتصل بمسائل التجارة– المستفيدين من ظاهرة التجارة الموازية عابرة الحدود.[٤]

وللتدليل على حجم الفساد في المنطقتين العربية والإفريقية؛ يُمكن النظر لوضع تلك الدول على مؤشر مُدركات الفساد عام ٢٠١٩، وهو المؤشر الذي يُصنف ١٨٠ دولة ومنطقة وفقًا لمستويات الفساد المُدركة في القطاع العام، وبحسب الخبراء ورجال الأعمال. وهو يستخدم مقياس من صفر إلى ١٠٠ حيث يعني الصفر بأن الدولة فاسدة جدًا بينما ١٠٠ تعني أن الدولة خالية كليًا من الفساد. وفي هذا الإطار؛ فقد سجَّلت سوريا مثلاً ١٣ درجة، تليها اليمن بدرجة ١٥. وكلا البلدين كانتا من أبرز البلدان التي سجَّلت درجاتهما هبوطًا حسب المؤشر، حيث تراجعت اليمن ثماني نقاط منذ العام ٢٠١٢ بينما تراجعت سوريا ١٣ نقطة خلال نفس الفترة. هذا في حين يرسم أداء إفريقيا جنوب الصحراء صورة قاتمة للتقاعس عن العمل ضد الفساد، حيث سجَّلت الصومال ٩ درجات، وجنوب السودان ١٢ درجة، والسودان ١٦ درجة، وغينيا الاستوائية ١٦ درجة.[٥]

شكل (١)

مؤشر مُدركات الفساد لإفريقيا

Transparency International, **Corruption Perceptions Index 2019.**
https://www.transparency.org/en/publications/gcb-africa-2019

[٤] د. محمد عاشور، **التكامل الإقليمي في إفريقيا: الضرورات والمعوقات**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ط١، ٢٠٠٧)، ص. ٥٥.

[5] Transparency International, **Corruption Perceptions Index 2019.**
https://www.transparency.org/en/publications/gcb-africa-2019

٢. **ضعف الشبكات الاقتصادية البينية:** أدى ضعف قطاع الصناعة والتماثل في هياكل التصدير، القائمة على تصدير مواد أولية إلى خارج المجموعتين العربية والإفريقية مقابل استيراد منتجات صناعية، إلى غياب التشابك الصناعي، وضعف التكامل بين اقتصادياتهما، وأدى استمرار اتباع سياسة الإحلال محل الواردات على المستوى القطري، إلى إنشاء أنشطة موجهة إلى السوق الوطنية، لا تحقق مستوىً مقبولاً من الكفاءة، وغير قادرة على التنافس إقليميًا وعالميًا، مما أعاق التقسيم الإقليمي للعمل، وأدى ذلك إلى محدودية جدوى التكامل القائم على التجارة، خاصةً في ظل ضعف المؤسسات التكاملية والبنية الأساسية، وشبكات النقل والاتصال بين الدول الأطراف، وساهم في إضعاف الروابط البينية تباين الاستراتيجيات الاقتصادية والسياسية المُتَّبعة، إذ سمحت بعض الدول بسيطرة قطاع أعمال يعتمد على المعونات الحكومية والتضييق على الأسواق، بينما أخذت أخرى بحرية السوق.[٦]

٣. **ضعف حجم الأسواق المحلية:** تُعاني معظم الدول العربية والإفريقية من ضعف الأسواق المحلية، وذلك بسبب انخفاض دخل الفرد ومن ثمَّ القوة الشرائية، وتدنِّي مستوى الخدمات إجمالاً خاصةً في إفريقيا، وارتفاع فاتورة الواردات لكثير من السلع الاستهلاكية في ظل غياب نسبي للإنتاج المحلي المعتمد على المدخلات المحلية بالرغم من توافر الكثير من المواد الأولية اللازمة لقيام صناعات محلية متخصصة في العديد من تلك السلع. كل ذلك يؤدي إلى عرقلة قيام مشروعات حديثة في المجالات الاقتصادية المختلفة، وبالتالي إلى عرقلة سُبل التكامل بين الجانبين، والتي تهدف إلى إقامة سوق مشتركة كبيرة لدول المجموعتين يُعزز من آليات التكامل؛ إلا أنها لا تستطيع القيام بذلك بينما تعيش أسواقها المحلية مثل هذا الضعف.[٧]

٤. **عدم القدرة على تنفيذ المشروعات الحديثة:** ويُقصد بها تلك المشروعات ذات الحجم الأمثل من النواحي الفنية والاقتصادية والتكنولوجية. ويرجع ذلك لعدة أسباب، **أولها**؛ حاجة تلك المشاريع لرؤوس أموال ضخمة. **وثانيها**؛ ضيق نطاق الأسواق المحلية. **وثالثها**؛ ندرة الكفاءات العلمية والفنية اللازمة لإنشائها.[٨] وهو ما يؤثر على التعاون لما تُمثله تلك المشروعات من عنصر أساسي في عملية التكامل،

---

[٦] محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٤)، ص. ٢٠٨.

[٧] د. سامي محمد السياغي، "التعاون الاقتصادي والتجاري بين إفريقيا والعالم العربي: بين تحديات الواقع وفرص بناء المستقبل"، **ورقة عمل مقدمة لاجتماع غرف التجارة والصناعة في إفريقيا والعالم العربي**، (الرباط: رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، ٢٠١٢)، ص. ٦.

[٨] **المرجع السابق نفسه.**

والتي تُعزز من قدرة دول المجموعتين على التخلي عن الاعتماد على الخارج، وإحلال التعاون فيما بينهما بدلاً من ذلك.

هذا بالإضافة إلى بعض القضايا الاجتماعية والثقافية الهامة التي يجب وضعها في الاعتبار في هذا الصدد، والتي تتمثَّل في:

١. **قضية الهجرة غير الشرعية:** وتشمل الهجرة بطابعها العربي- الإفريقي الأوروبي والآسيوي أيضًا، سواء بظروف المهاجرين القائمة (فرنسا وإسبانيا)، أو ظروف حركتهم وشبكات التهريب القائمة (المغرب وغرب ووسط إفريقيا)، أو معالجة وضع الجاليات المهاجرة والتحالفات الممكنة لصالح القضايا العربية والإفريقية.[٩] وهو ما يؤثر بدوره حتى على العلاقات العربية- العربية بالأساس، وينعكس بالضرورة على التعاون العربي- الإفريقي. فبحسب دراسة قام بها مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث على هجرة العرب إلى دول الخليج، فإن السعودية والإمارات والكويت وقطر تواجه تحديات غير مسبوقة للهجرة غير الشرعية عبر الحدود، والتي تزيد من الدول التي تشهد توترات، مثل: العراق وسوريا ولبنان واليمن ودول مغاربية.[١٠]

٢. **قضية اللاجئين:** تلك المشكلة المُعقدة التي باتت مُقلقة للجانبين الإفريقي والعربي على حدٍّ سواء من العراق وسوريا حتى المغرب والصحراء الكبرى وخليج غينيا ومنطقة البحيرات العظمى، والتي باتت ترتبط بقضايا الصراع والهجرة والتنمية معًا، بما يفرضها كقضية واجبة الاعتبار في ملف التعاون العربي- الإفريقي.[١١] وهي من المشكلات التي بات لها العديد من التداعيات الإقليمية والدولية، وفضلاً عن كونها بؤرة توتّر كامنة بين الطرفين العربي والإفريقي، فتجاور المناطق التي يقطنها الطوارق في كل من مالي والنيجر والجزائر وبوركينا فاسو أدى إلى اعتبار مشكلات التحرر والنازحين وعمليات إعادة التوطين مشكلات ذات طابع إقليمي، ولعل ذلك يفسِّر إنشاء لجنة وزارية في سبتمبر ١٩٩٠ تضم في عضويتها كلاً من: ليبيا والجزائر ومالي والنيجر للتعامل مع مشكلة الطوارق.

وبصفة عامة؛ فإن القارة الإفريقية هي من أكثر القارات في العالم معاناة من مشكلة اللاجئين والنازحين، فعدد اللاجئين فيها تجاوز خمسة ملايين لاجئ، يتمركز نصفهم على جانبي الحدود العربية –

---

[٩] د. حلمي شعراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص. ٩١.

[١٠] "ارتفاع ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى دول الخليج"، **مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث**، ٢٠١٩/١٢/١٥.
https://2u.pw/quBOw

[١١] **المرجع السابق نفسه**.

الإفريقية، فالسودان وحده يحتضن قرابة مليون لاجئ من إثيوبيا وأوغندا وإريتريا وتشاد؛ الأمر الذي يُفصح عن عمق المشكلة وتداعياتها على الأمن والاستقرار، فضلاً عن انعكاساتها السلبية على استقرار الدول التي تستضيف هؤلاء اللاجئين، وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، وبالتالي على علاقات التعاون التي يُمكن أن تكونها تلك الدول.[١٢]

٣. قضايا الثقافة والتعليم: حيث يُعاني هذا المجال في المنطقتين العربية والإفريقية على حدٍّ سواء ليس فقط من مجرد ضعف نصيبه في الميزانيات الوطنية أو ضآلة الإنفاق الدولي في شكل المساعدات الثقافية أو التعاون الدولي؛ وإنما من التوجهات التي تحكمه كذلك. فثمَّة ضعف في مكون الثقافة السياسية بشكلٍ عام، وفي الإنتاج الفكري وبرامج التعليم بشكلٍ خاص، وثمَّة صور متبادلة لا يتم التعامل معها بمحاولة التغيير، وثمَّة بنية استبدادية كامنة في برامج التعليم أو نظام القيم المُتضمن في الإعلام أو ما يُسمى بـ "الإرشاد الوطني"، كما تُسيطر البيروقراطية وضآلة الميزانيات على المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بهذا المجال.[١٣] وهو ما ينعكس بدوره على تعثر آليات التعاون العربي- الإفريقي على المستوى الثقافي، كما أنه يؤثر على تعميق الثقافة السلبية السائدة لدى كلٍّ من العرب والأفارقة عن الآخر، وعدم الاهتمام بحل تلك القضية ينعكس بشك سلبي على رؤية كلا الجانبين لجدوى التعاون فيما بينهما.

٤. قضايا المرأة والطفل: والذين يعانون في حالة الاستقرار كما في حالة الصراعات، حيث تقوم الثقافة التقليدية –عربية وإفريقية- على عزلهم، وكذلك حالات الحرب، حتى أن مناطق كثيرة عرفت ظاهرة المرأة المقاتلة والطفل حامل السلاح، ومن ثمَّ فلا يكفي لمواجهة ذلك خطاب التنمية أو الجندر.. وإنما يتطلب الأمر تحولاً ثقافيًا وتعليميًا جذريًّا، كما يتطلب سياسة اجتماعية جديدة في مواثيق عملية جديدة تخص المجموعتين.[١٤] ويرجع تأثير ذلك على علاقات التعاون العربي- الإفريقي إلى الارتباط الوثيق بين تلك القضية وما سبقها من قضايا؛ حيث تنعكس معاناة الأطفال على قضية الإرهاب، حيث يتم تجنيد هؤلاء الأطفال في الجماعات الإرهابية والتي يزداد خطرها من آنٍ لآخر. كما أن التمكين الاقتصادي للمرأة من شأنه أن يكون في صالح تسريع عملية التنمية، فقد أقرَّ الاتحاد الإفريقي ي ملاحظة له عام ٢٠٠٨ بأن تمكين المرأة يُعد عاملاً رئيسيًا في مكافحة الفقر.[١٥] كما ينعكس التمكين الثقافي للمرأة على

---

[١٢] د. حمدي عبد الرحمن، "العلاقات العربية- الإفريقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، **مرجع سبق ذكره**، ص. ١٤٥.

[١٣] **المرجع السابق**، ص ص. ٩١- ٩٢.

[١٤] د. حلمي شعراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص. ٩١.

[١٥] "تمكين المرأة في إفريقيا والعالم العربي: الاستحقاقات والفرص والتحديات"، **المركز العراقي- الإفريقي للدراسات الاستراتيجية**، ١٩ مايو ٢٠١٨.

https://2u.pw/U4XxT

ثقافة المجتمع بشكل عام. والشكل التالي يوضح مؤشر عدم المساواة بين الجنسين في مناطق العالم، والذي يُلاحظ من الشكل ارتفاعه في الدول العربية والإفريقية.[١٦]

شكل (٢)

مُؤشر عدم المساواة بين الجنسين لعام ٢٠١٧

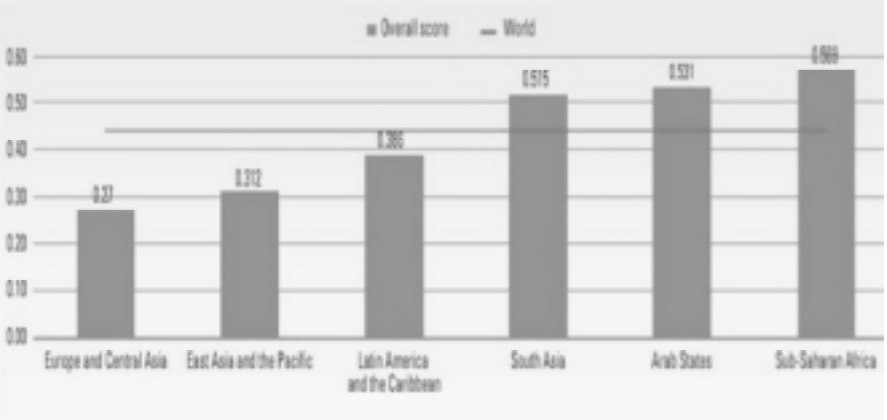

Source: UNITED NATIONS, **Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region 2018**, (Beirut: ESCWA, 2018), P. 64.

ثانيًا: التحديات الخارجية:

وهي تلك التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعوق التعاون العربي– الإفريقي؛ ويكون منبتها ظروف البيئة الإقليمية والدولية التي تُحيط بالجانبين العربي والإفريقي، ويقع على عاتق كلتا المجموعتين العربية والإفريقية التعامل معها وتخطيها لإتمام التعاون، وهي كالتالي:

١. **التبعية الخارجية:** حيث تتصدر مشهد التحديات الاقتصادية للتعاون العربي– الإفريقي التبعية الخارجية التي تسيطر على معظم اقتصاديات دول المجموعتين العربية والإفريقية، حيث عمد زعماء تلك الدول –لاسيما الصغيرة منها– إلى تدعيم روابطها مع القوى الدولية المُهيمنة بُغية الحفاظ على كيانات تلك الدول. واتخذت تلك التبعية ثلاثة أشكال، **أولها**؛ الاعتماد على التجارة الخارجية –المُتجهة في معظمها إلى الدول الغربية– في الوفاء بالاحتياجات الأساسية للدول العربية والإفريقية.[١٧] **وثانيها**؛ الاعتماد على مصادر خارجية لرأس المال المُستثمر، ويرجع ذلك لضعف الموارد التمويلية في معظم دول

[16] Source: UNITED NATIONS, **Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region 2018**, (Beirut: ESCWA, 2018), P. 64.

[١٧] عصموني خليفة، **مرجع سبق ذكره**، ص. ٢١٩.

المجموعتين بسبب ندرة العملة الأجنبية، وبالتالي تلجأ تلك الدول إلى طلب المساعدة الخارجية في صورة ائتمان تجاري، والذي يعني ضرورة الاستيراد من الدول المانحة –أي الدول الصناعية المتقدمة– وهو ما نجم عنه رفع المديونية الخارجية للدول العربية والإفريقية وزيادة التبعية.[١٨]

وثالثها؛ الاعتماد على الخبراء الأجانب والمؤسسات مُتعددة الأطراف في تقديم النصح، وبالتالي ساهمت المؤسسات الاقتصادية الدولية والحكومات الأجنبية في صنع السياسة في إفريقيا والدول العربية، فمثلاً لازالت فرنسا على علاقة بالدول الفرنكفونية في شمال وغرب إفريقيا من خلال تشجيعها لقيام الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا، لتضم الدول الفرنكفونية دون غيرها من دول الإقليم، والتي تتمسك بعملة الفرانك الفرنسي، مما يمثل عقبة تحول دون مساعي التكامل بين الإقليمين العربي والإفريقي.[١٩]

٢. **تشوه العلاقات الاقتصادية الدولية:** بالإضافة إلى المشاكل الاقتصادية الموروثة من عهد الاستعمار، تعرضت الدول الإفريقية إلى تراجع في نسب تبادلها والتقلب في مواردها من النقد الأجنبي وفي تكاليف الإنتاج، ومن أجل الحصول على معونات أجنبية، تم تنفيذ برامج تنموية وتكاملية، سيطر عليها المانحين الخارجيين، الذين يفضلون الاقتصار على تمويل المشروعات الثنائية. أما المشروعات متعددة الأطراف فقد اقتصر دورها على تمويل دراسات الجدوى، ويتجهون إلى الدول الأكثر نموًا في تفاوت المنافع من التكامل، وتعميق مشاكل الدول الأقل نموًا، كما تعاني علاقات التجمعات الإفريقية مع أقاليم الدول النامية الأخرى من عدة عوائق، منها: التفضيل التقليدي للتبادل مع العالم الصناعي وجلب الاستثمارات منه، وغياب أي ترتيبات للمدفوعات بين الأقاليم، وكذلك غياب المعلومات عن مشروعات تعاون مشتركة.[٢٠] وهكذا تقع اقتصادات دول المجموعتين تحت السيطرة الخارجية، وهو الأمر الذي يعوق عمليات التكامل فيما بينها.

المطلب الثاني: التحديات على المستويين العربي والإفريقي

يعاني كلٌّ من الجانبين العربي والإفريقي من مجموعة من المشكلات الخاصة بكل مجموعة على حدة، والتي عملت بدورها على الحول دون إتمام التعاون العربي– الإفريقي في الجوانب الاقتصادية

---

[١٨] د. عبد السلام نوير، د. محمد عاشور، **التكامل الإقليمي في إفريقيا: دراسة نظرية ميدانية**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ط١، ٢٠٠٧)، ص. ١٠٩.

[١٩] عصموني خليفة، **مرجع سبق ذكره**، ص. ٢٢٠.

[٢٠] محمد محمود الإمام، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. ٢١٤– ٢١٥.

والاجتماعية، وشكَّلت تحديات على طريق هذا التعاون. ويُمكن إجمال تلك التحديات سواء على مستوى الداخل العربي والإفريقي، أو على المستوى الخارجي الذي أثَّر بدوره على كلا الجانبين كالتالي..

أولاً: التحديات التي يواجهها الجانب العربي:

وهي تلك التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعوق التعاون العربي- الإفريقي؛ ويكون منبتها الجانب العربي بالأساس، وهو المعني بالتعامل معها وتخطيها لإتمام التعاون، وهي كالتالي:

١. التحديات الداخلية:

هناك العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تواجه التعاون العربي- الإفريقي، وتخص في مجملها الطرف العربي بالأساس، وتنتج من البيئة الداخلية له، ويُمكن تفصيل تلك التحديات كالتالي..

أ. انكشاف الاقتصاد العربي واعتماده على الخارج: حيث يعتمد الاقتصاد العربي إلى حدٍّ بعيد على الخارج الآسيوي والأوروبي والأمريكي،[٢١] ومعاناته من فجوة غذائية مستحكمة وصل حجمها عام ١٩٩٦ إلى حوالي ١٢.١ مليار دولار أمريكي، نصفها تقريبًا في الحبوب، تليها الألبان ١٩.٨٪، ويليها السكر ١١٪، ثم الزيوت ٩.٤٪، فاللحوم ٧.٥٪. ذلك بالإضافة إلى ارتفاع نسبة واردات الوطن العربي عامةً من الغذاء عالميًا عند مقارنة نسبة عدد سكانه إلى سكان العالم (نسبة سكان الوطن العربي إلى سكان العالم عام ١٩٩٠ نحو ٤.٢٪، فيما إجمالي وارداته في العام نفسه من إجمالي واردات العالم وصلت إلى: ٥٥.٣٪ من اللحوم، و ٢٠٪ من القمح، و ١٥.٧٪ من السكر والأرز، و ١١.١٪ من الزيوت النباتية... إلخ).[٢٢] كل هذا جعل الاقتصاد العربي يعتمد بشكلٍ كبير على الخارج، وهي نفس تلك الدول التي تسعى لتقويض علاقات التعاون العربي- الإفريقي، لتظل دول المجموعتين في حاجة إليهم، وتظل الدول الكبرى هي المهيمنة والمستفيدة الوحيدة من خيرات وموارد الدول العربية والإفريقية. هذا بالإضافة لما تعانيه الدول العربية من انخفاض في مستويات النمو الاقتصادي، حيث ارتفاع مستوى التضخم والدين العام، والشكل التالي يوضح معدلات التضخم والناتج المحلي للدول العربية خلال السنوات الخمس الأخيرة من

---

[٢١] د. أماني الطويل، **مرجع سبق ذكره**، ص. ٩١.

[٢٢] عبدالهادي سويفي، **قراءات في اقتصاديات الوطن العربي**، (القاهرة ١٩٩٩)، ص. ١٤٥- ٢٩٩.
& فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، سلسلة كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ٢٣٢، يناير ٢٠٠٧)، ص. ١٩- ٨٠.

٢٠١٥ وحتى ٢٠١٩.[٢٣] والشكل التالي يوضح معدلات التضخم والناتج المحلي للدول العربية خلال السنوات الخمس الأخيرة من ٢٠١٥ وحتى ٢٠١٩.[٢٤]

شكل (٣)

إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، والتضخم في الدول العربية ٢٠١٥- ٢٠١٩

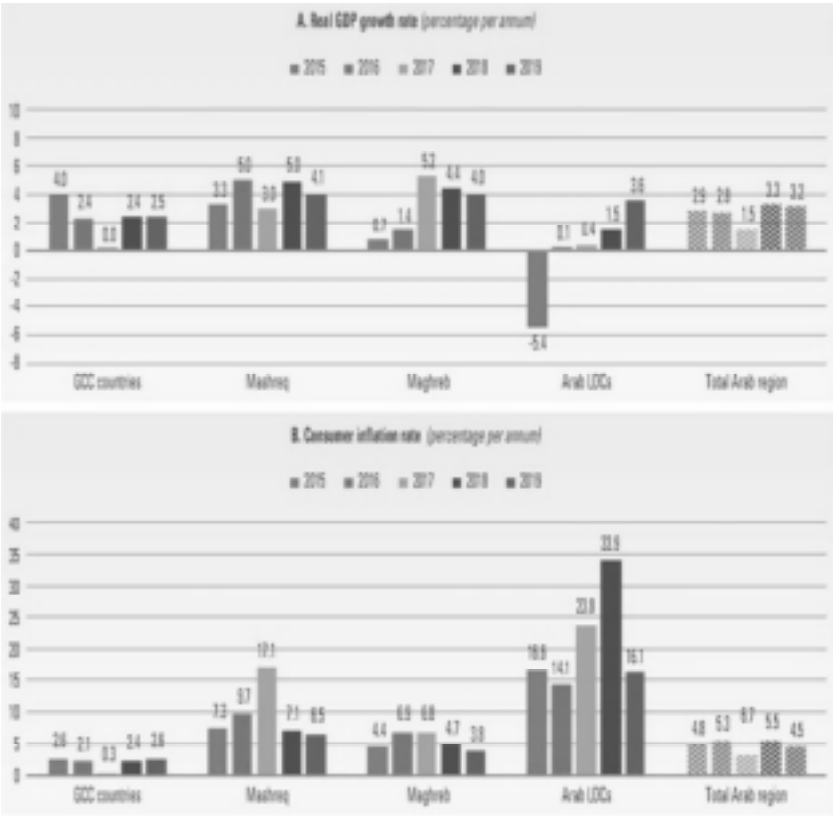

Source: UNITED NATIONS, **Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region 2018**, (Beirut: ESCWA, 2018), P. 37.

ب. عدم وجود رؤية استراتيجية للعون العربي لإفريقيا: حيث لم تكن سياسة العون العربي تحتوي على رؤية استراتيجية بخصوص دعم دور القطاع الخاص الإفريقي والعربي عبر تمكينه من الاستفادة من المساعدات المرصودة في المجال التنموي؛ إذ غالبًا ما استُخدمت مبالغ المساعدات لشراء معدات

[23] UNITED NATIONS, **Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region 2018**, (Beirut: ESCWA, 2018), P. 37.
[24] **Ibid.**, P. 37.

تكنولوجية وتجهيزات فنية من الدول المتقدمة وعبر الشركات متعددة الجنسيات بما كرّس – دون إرادة أو رغبة من الدول العربية أو الإفريقية – من التبعية للدول المتقدمة وحرم القطاع الخاص العربي والإفريقي من فرصة ممارسة مثل تلك النشاطات والاستفادة من عائداتها، واستخدامها في ترسيخ أُطر التعاون فيما بينهما.[٢٥]

ج. عدم وجود تنسيق بين المؤسسات العربية للتعاون العربي– الإفريقي: تعدد القنوات والمستويات والمبادرات الخاصة بتقديم العون العربي لإفريقيا (المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، والصندوق العربي للمعونة الفنية للبلدان العربية والإفريقية، الصندوق الخاص للأوبك، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، العون العربي عبر المؤسسات الدولية)؛ مع عدم وجود تنسيق في صورة مؤسسية جماعية، أو وجود ترتيبات وأولويات تتكيف مع متطلبات كل مرحلة من مراحل تطور الأوضاع الاقليمية والدولية. بالإضافة إلى عدم وجود قاعدة بيانات موحدة أو بنك معلومات لتوثيق ورصد وتحليل ما صدر من قرارات وما اتخذ في ذات الصدد من خطوات تنفيذية مالية واقتصادية وثقافية واجتماعية من قبل تلك الصناديق.[٢٦]

د. تقلُّص حجم المساعدات العربية لإفريقيا: مع بداية التسعينيات وفي ظل التحولات الحاسمة التي أصابت هيكل النظام الدولي، وتزايد دور سياسة المعونات والقروض والمنح كأداة مؤثرة في صياغة طبيعة علاقات الدول النامية بالدول الكبرى ومؤسسات التمويل والإقراض الدولية كالبنك وصندوق النقد الدوليين، بدأت الاصوات تتعالى في الإطار الإفريقي متسائلةً عن جدوى الحديث عن تعزيز التعاون العربي– الإفريقي في ظل الحسابات النسبية لحجم المساعدات المقدمة من الجانب العربي مقارنةً بتلك المقدمة من المجتمع الدولي بدوله ومؤسساته المختلفة، وكذا الأعباء السياسية التي تفرضها طبيعة الالتزامات الجيوستراتيجية المفترضة على الجانب الإفريقي إزاء القضايا العربية المصيرية كقضية فلسطين والتدخل الدولي في العراق والصومال وقضية مياه النيل.. إلخ، هذا بالإضافة إلى مدى منافسة ذلك التعاون في الأساس لطبيعة العلاقات الانمائية المؤثرة التي أصبحت تربط البلدان الإفريقية بالدول الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية– الصين– فرنسا– بريطانيا)، وما أصبح يبدو شبه غياب لأي رؤية استراتيجية لدى الجانبين لتخطيط علاقاتهما وفقًا للأسس الاستراتيجية والأيديولوجية التي تتفق وضرورات الأمن والمصالح الوطنية المشتركة.[٢٧]

---

[٢٥] د. سامي محمد السياغي، **مرجع سبق ذكره**، ص. ٩.

[٢٦] **المرجع السابق**، ص. ١٠.

[٢٧] **المرجع السابق**، ص. ٨.

هـ. ضعف التكامل الإقليمي العربي: يعتبر الشرق الأوسط، من خلال العديد من المقاييس، المنطقة الأقل تكاملاً اقتصاديًا في العالم. حيث تتراوح التجارة بين بلدان المنطقة في الشرق الأوسط بين ٥ و ١٠٪ من إجمالي التجارة، وتبلغ حصة المنطقة من الصادرات غير النفطية أقل من ١٪. هذه ظاهرة إشكالية بشكل خاص بالنظر إلى أن عدد سكان المنطقة يتضاعف كل خمسة وعشرين عامًا، مما يجعل الشرق الأوسط المنطقة صاحبة أكبر نسبة من السكان تحت سن الثلاثين، وهذا يعني أن تشغيل الشباب هو أحد أهم القضايا التي تواجه الشرق الأوسط. هذا وظلت العلاقات الاقتصادية بين دول العالم العربي تقليدية على المستوى دون الإقليمي أو الثنائي؛ حيث كانت الجهود دون الإقليمية مثل دول مجلس التعاون الخليجي أكثر نجاحًا من الجهود الإقليمية الأوسع نطاقًا، وكانت غالبية العلاقات الاقتصادية بين الدول ثنائية، في شكل تصدير العمالة والتحويلات. وتُعد أهم العوامل التي تساهم في ندرة التكامل الاقتصادي بين الدول العربية؛ سياسات الاقتصاد الكلي المتفاوتة وغير المتكاملة، والاعتماد غير المتناسب على الأسواق الأجنبية (أي خارج المنطقة الإقليمية) للصادرات مثل النفط، ويُضاف إلى المشكلة عدم كفاية شبكات النقل والبنية التحتية بين دول المنطقة.[٢٨] وهنا يظهر مرة أخرى التساؤل حول إمكانية الحديث عن تكامل عربي- إفريقي في ظل ضعف التكامل العربي- العربي بالأساس؟

٢. التحديات الخارجية:

وهي تلك التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعوق التعاون العربي- الإفريقي؛ ويكون منبتها ظروف البيئة الإقليمية والدولية التي تُحيط بالجانب العربي، ويقع على عاتقه التعامل معها وتخطيها لإتمام التعاون، وهي كالتالي:

أ. **تقلُّص مساحات التواجد العربية في إفريقيا:** حيث أصبح من الواضح خلال العقدين الأخيرين تهافت العديد من القوى الدولية وحرصها على إنشاء روابط تجارية واقتصادية متميزة مع إفريقيا. ويأتي في مقدمة تلك القوى الدولية الصين والاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن تلخيص تلك التجارب كالتالي:

- **أوروبا:** وتتمتع العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا بتوافر مجموعة من الشروط الاستثنائية التي تصب معظمها في صالح دول الاتحاد في ظل ما يسمى: "سياسة الأفضلية التجارية" الموروثة منذ عهد الاستعمار الأوروبي لإفريقيا. وهي السياسة التي تسعى منظمة التجارة العالمية إلى وضع حد لها. ومعلوم ان كثير من الدول الإفريقية تعتمد على الاسواق الأوروبية في تصدير منتجاتها

[28] Alexander Brock, **Op. cit.**, P. 4.

بصفة رئيسية. كما أن الدول الأوروبية تعتمد بشكل رئيسي على إفريقيا في استيراد العديد من المواد الأولية، وخاصةً في مجال التعدين والطاقة والمعادن النادرة.[٢٩]

– **أمريكا:** وضعت إدارة الرئيس أوباما مؤخرًا ما أسمته "ورقة استراتيجية العمل" التي ركزت على بناء شراكة استراتيجية مع إفريقيا. كما تم إنشاء مجلس للشركات الأمريكية معني بإفريقيا، فضلاً عن نشاط المسئولين الاقتصاديين الأمريكان في زياراتهم لإفريقيا في الآونة الأخيرة برفقة كبار رجال المال والصناعة في أمريكا، وكانت الإدارة الأمريكية قد وضعت مخططًا استراتيجيًا عام ٢٠٠٠ تحت مسمى: مخطط "آغوا" باعتباره خطة عمل لمدة ١٥ عام تهدف إلى تعزيز التبادل التجاري والاستثمار بين الولايات المتحدة الأمريكية والقارة الإفريقية. وقد تضمن المخطط إعفاء قائمة طويلة من السلع المصنعة في بلدان جنوب الصحراء بإفريقيا من رسوم الاستيراد. غير أن ذلك الإجراء أصبح في حد ذاته مصدر اختلال في العلاقات التجارية بين الطرفين؛ إذ أن بعض الدول الإفريقية لازالت تلجأ إلى دول آسيوية في الانتاج في إطار هذا البرنامج مما سهل ولوج منتجات صينية وفيتنامية من قطاع النسيج مثلاً إلى السوق الأمريكية من دون رسوم.[٣٠]

– **الصين:** تمثل الصين ثالث أكبر شريك لإفريقيا في الوقت الذي أصبحت فيه إفريقيا مقصدًا مهما للاستثمارات الخارجية التي تقوم بها الشركات الصينية. وتحرص الصين على انتهاج مسار مميز في علاقاتها مع إفريقيا حيث تقدم نموذجًا مقبولاً في بناء التعاون المشترك الذي يعود بالفائدة على كل الأطراف. كما تحرص الصين على تعزيز علاقاتها الثنائية بالدول الإفريقية وفي مقدمتها جنوب إفريقيا وأثيوبيا والسودان ومصر. فضلاً عن استثماراتها الكبيرة في مجالات: الاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل، والبنية التحتية، ومصايد الأسماك. وقد قامت الصين بتشجيع الصادرات الإفريقية إلى السوق الصينية وللتصدير إلى مناطق أخرى في العالم عبر انشاء معرض دائم للسلع الإفريقية بمدينة "ييوو" بمقاطعة موك، حيث يقيم فيها اكثر من ١٠٠٠ إفريقي بشكل دائم، وذلك بهدف تشجيع تسويق المنتجات الإفريقية ومساعدة الشركات الإفريقية والتجار للاستفادة من السوق الصينية، وتعزيز تجارة الترانزيت ورفع سمعة المنتجات الإفريقية في الصين. وقد جاءت الصين عمومًا بنظرة جديدة للشراكة الصينية الإفريقية على أساس المساهمة في كل المجالات وباختصاصات مختلفة مثل بناء السدود، تركيب شبكات الألياف البصرية والشبكات اللاسلكية، بناء المستشفيات والمستوصفات والمدارس، وتقديم قروض دون فائدة. علاوة على ذلك تعرض الحكومة الصينية على بعض الدول شراكة كاملة في مشاريع استراتيجية مثل المناجم والسدود والمحطات الكهرومائية وخطوط السكة الحديدية والطرق السريعة ومصافي البترول. وإلى جانب مساهمة القطاعات الحكومية، هناك أيضًا الاستثمار المباشر الخاص بالجالية الصينية المتواجدة

---

[٢٩] د. سامي محمد السياغي، **مرجع سبق ذكره**، ص. ٢٤.

[٣٠] **المرجع السابق**، ص ص. ٢٤– ٢٥.

بكثرة وفي قطاعات مختلفة في الدول الإفريقية. وتقدم الحكومة الصينية وسفاراتها مساعدات جادة للجالية الصينية العاملة بإفريقيا من خلال تزويدها بالمعلومات النافعة، والاستشارات القانونية، والقروض بلا فوائد، والمكافآت للعمال في الخارج عند عودتهم إلى وطنهم.[٣١]

– **إيران:** نظرًا للعقوبات الدولية المفروضة عليها؛ تحاول إيران تعويض خسائرها الاقتصادية من المناطق الأخرى، وفي مقدمتها الدول الإفريقية التي ترى أن بها فرصًا سانحة، فقامت بعقد كثير من الاتفاقيات الاقتصادية مع كل الدول، خاصةً في غرب إفريقيا، حيث تحاول منافسة أمريكا هناك في هذا المجال، ففي العاصمة السنغالية (داكار) يوجد مصنع (خضرو للسيارات) الإيرانية، ومشروع بناء مصفاة للنفط، ومصنع للكيماويات، وآخر للجرارات الزراعية، وتحتفظ بعلاقات وثيقة مع كلٍّ من موريتانيا وغامبيا ونيجيريا. كما تتمتع إيران بعلاقات قوية مع السودان، فطهران ثاني أكبر مصدري السلاح للخرطوم بعد الصين. وقامت في عام ٢٠٠٨ بتوقيع اتفاقية للتعاون العسكري بين البلدين، وأثناء زيارة الرئيس الإيراني لكينيا وافق على أن تصدر بلاده نحو ٤ ملايين طن من النفط الخام سنويًا لنيروبي، إضافة إلى تسيير خط طيران مباشر بين عاصمتي البلدين. والفترة من ٢٠٠١ – ٢٠٠٧ سجل ارتفاع الصادرات الإفريقية لإيران بـ ١٦٥٪، في حين أن صادرات إيران باتجاه القارة السوداء تضاعفت ثلاث مرات، فقد بلغ حجم صادراتها النفطية إلى إفريقيا جنوب الصحراء سنة ٢٠١٠ ما قيمته ٣,٦٠ مليارات دولار، بالمقارنة مع ١,٣٦ مليار دولار عام ٢٠٠٣.

وكذلك لم تخل المشاريع الإيرانية من الجانب الديني في إفريقيا، حيث تجري عمليات ممنهجة لنشر التشيّع في كل أرجاء القارة، وفق آليات مختلفة، تتكيف مع المعطيات المحلية لكل منطقة، فيوجد طلبة من كل الدول الإفريقية تقريبًا في الحوزات الشيعية، حيث خُصصت منح دراسية للطلاب من دول شرق إفريقيا وجنوبها للدراسة في الحوزة العلمية بمدينة (قم)، ويقدّر الطلاب الذين درسوا هناك حتى ٢٠٠٥ بما بين ٦٠٠ – ٧٠٠ طالب، كما قامت بإنشاء مراكز ثقافية في بعض الدول، وخصوصًا في (تنزانيا، كينيا، نيجيريا، سيراليون، والسنغال)، وقدّمت طهران منحًا دراسية للكينين للتعلم في إيران. ويتفاوت وجود المتشيعين من دولة إلى أخرى، إذ يصل في بعضها إلى مستوى الظاهرة، كما في مصر، ودول في غرب إفريقيا بشكل عام، حيث توجد جالية لبنانية شيعية كبيرة موالية لحزب الله هناك، ساهمت بنشر التشيع في السنغال ونيجيريا التي يوجد بها أكبر تجمع للشيعة في غرب إفريقيا. غير أن سياسة نشر التشيع تجد مواجهة متعددة المستويات، تتراوح بين الرفض الرسمي كإغلاق المملكة المغربية السفارة الإيرانية، وغير الرسمي ممثلًا في النشاط الديني والسياسي المناهض للعملية، كما في مص، ونيجيريا، والسودان.

[٣١] **المرجع السابق**، ص ص. ٢٥– ٢٧.

- **تركيا:** استطاعت تركيا تحقيق نجاح في الحصول على حصة مهمة في أسواق إفريقيا، وتتمثل أهدافها ضمن هذا السياق في محاولة خلق مجال حيوي لطاقاتها وإمكانياتها الإنتاجية والفنية، على نحو يؤدي إلى تحقيق مكاسب اقتصادية، من زيادة التبادل التجاري، وفتح سوق واسعة للصادرات الصناعية التركية، وضمان مورد مهم للخامات، وتدبير مجالات عمل جديدة للخبرات الفائضة لدى تركيا. وأصبحت تركيا العضو الخامس والعشرين في بنك التنمية الإفريقي من خارج القارة، ومن أجل تقييم المرحلة التي وصلت إليها العلاقات بين الطرفين ولتحديد الطرق والوسائل الكفيلة بتعزيزها، عُقدت في إسطنبول قمة التعاون التركية الإفريقية الأولى عام ٢٠٠٨ بمشاركة ٤٩ دولة إفريقية وممثلو ١١ منظمة إقليمية ودولية من ضمنها الاتحاد الإفريقي، والتي تمخضت عن "إعلان إسطنبول للتعاون التركي الإفريقي".[٣٢]

وفي الجانب التجاري سجّلت الصادرات التركية إلى الدول الإفريقية معدلات نمو عالية خلال السنوات الأخيرة، فقد كان قرابة ٩ مليارات دولار في ٢٠٠٥؛ ثم ١٥,٨٧ مليار دولار في ٢٠٠٩؛ ١٤,١ مليار دولار في ٢٠١٠، ليرتفع مجددًا إلى ١٧,١ مليار دولار في عام ٢٠١١، ونحو ٥٠ مليار دولار في ٢٠١٥، مشيرين إلى أن هذا سيساعد رجال الأعمال الأتراك على منافسة رجال الأعمال الأمريكيين والأوروبيين، بحيث لا يتبقى أمامهم سوى الشركات الصينية واليابانية التي سبقت تركيا إلى القارة الإفريقية. كما أولت حكومة العدالة والتنمية أهمية كبيرة للعلاقات الدينية في تحقيق أهدافها، فبعد أن احتضنت عام ٢٠٠٦ الدورة الأولى لقمة القيادات الدينية الإسلامية بإفريقيا، عقدت في نوفمبر ٢٠١١ باستانبول القمة الثانية بحضور ١١٠ مشارك، قدموا من ٤٦ دولة إفريقية. وعلى الصعيد الثقافي استقبلت تركيا، في الفترة نفسها، مئات الطلبة الأفارقة، كما افتتحت عشرات المدارس التركية بالعديد من المدن الإفريقية.[٣٣]

وفي الجانب الديني؛ أولت حكومة العدالة والتنمية أهمية كبيرة للعلاقات الدينية في تحقيق أهدافها، فبعد أن احتضنت عام ٢٠٠٦ الدورة الأولى لقمة القيادات الدينية الإسلامية بإفريقيا، عقدت في نوفمبر ٢٠١١ باستانبول القمة الثانية بحضور ١١٠ مشارك، قدموا من ٤٦ دولة إفريقية. وعلى الصعيد الثقافي استقبلت تركيا، في الفترة نفسها، مئات الطلبة الأفارقة، كما افتتحت عشرات المدارس التركية بالعديد من المدن الإفريقية.[٣٤]

---

[32] "TURKEY IN AFRICA: THE IMPLEMENTATION OF THE ACTION PLAN AND AN EVALUATION AFTER FIFTEEN YEARS",**CENTER FOR MIDDLE EASTERN STRATEGIC STUDIES**, ORSAM Report No: 124. July 2012, P 13.

[33] **Idem.**

[34] MICHAEL KAPLAN, "Turkey Helping Somalia Fight Al-Shabab? Turkish Military's First Base In Africa Will Train African Soldiers", **The International Business Times**, January 19, 2016.

والأشكال التالية توضح مدى ضعف العلاقات التجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي وإفريقيا مُقارنةً بعلاقاتها بباقي دول العالم، وكذلك مدى ضعف العلاقات التجارية بين دول المغرب العربي والدول الإفريقية أيضًا مقارنةً بعلاقاتها بباقي دول العالم، كأمثلة على ضعف العلاقات التجارية بين العرب وإفريقيا.[٣٥]

شكل (٤)

الهيكل التجاري الجغرافي لدول مجلس التعاون الخليجي

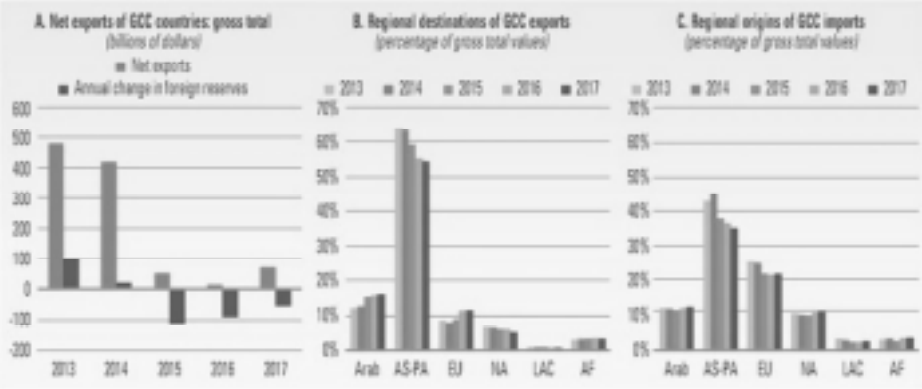

شكل (٥)

الهيكل التجاري الجغرافي لدول المغرب العربي

Source: UNITED NATIONS, **Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region 2018**, (Beirut: ESCWA, 2018), Pp. 39, 50.

[35] UNITED NATIONS, **Loc. Cit.,** Pp. 39, 50.

ثانيًا: التحديات التي يواجهها الجانب الإفريقي:

وهي تلك التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعوق التعاون العربي– الإفريقي؛ ويكون منبتها الجانب الإفريقي بالأساس، وهو المعني بالتعامل معها وتخطيها لإتمام التعاون، وهي كالتالي:

١. التحديات الداخلية:

هناك العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تواجه التعاون العربي– الإفريقي، وتخص في مجملها الطرف الإفريقي بالأساس، وتنتج من البيئة الداخلية له، ويُمكن تفصيل تلك التحديات كالتالي..

أ. مشكلات وقيود النقل والاتصال: إن توفر وسائل النقل يُعتبر أساسيًا في دعم التكامل الإقليمي، من خلال ربط المناطق المختلفة للتجمع الإقليمي، وبالتالي نقص أو غياب هذه الوسائل يُشكِّل عائقًا أمام التكامل، وذلك عن طريق توفر حماية طبيعية أمام دخول منتجات كل دولة إلى أسواق الدول الأخرى، وهذا يؤثر على عملية التخصص في الإنتاج إن وجدت، والتي تُعد أحد منافع عملية التكامل، كما أن ضعف وسائل الاتصال وقلة المعلومات وعدم توفرها في الوقت المناسب، يؤثر على سرعة وكفاءة اتخاذ القرارات الخاصة بعمليات التبادل والتفاعل بين الدول الأعضاء في عملية التكامل.[٣٦] وتعاني الدول الإفريقية من مجموعة من المشكلات الهيكلية في مجال النقل والمواصلات يمكن إجمالها في:

– **على صعيد النقل البري:** هناك تدهور في حالة الطرقات، ومحدودية مركبات ومعدات النقل، كما أن السكك الحديدية حالتها أسوء من حالة الطرق البرية في كثيرٍ من الدول، زيادةً على قصور طولها وسعتها لتلبية احتياجات دولها، كما أنها في معظمها داخلية تربط المدن الداخلية بموانئ التصدير، فمثلاً في الدول الإفريقية ولأنها موروثة عن الاستعمار، الذي أنشأها لتلبية حاجياتها في استغلال الموارد للدول الإفريقية وتصديرها إليه، فهناك على سبيل المثال فقط خطان للسكك الحديدية للربط بين دول الإيكواس، وهما خط داكار/ النيجر والذي يمر عبر السنغال ومالي، وخط أبيدجان/ النيجر الذي يمر عبر بوركينافاسو، زيادة على اختلاف تصميم كل خطة سكة حديد ومقاييسه من حيث المسافة بين القضبان، ونوعية الوقود المستعمل في تسيير المركبات، تبعا لاختلاف الدول الاستعمارية التي قامت بإنشائها، مما يعني استحالة ربطها ببعضها البعض، مع العلم أن هناك دول لا يوجد لديها أية خطوط سكك حديدية.[٣٧]

[٣٦] محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا: الضرورات والمعوقات، **مرجع سبق ذكره**، ص. ٤٩.

[٣٧] د. عبد السلام نوير، د. محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا: دراسة نظرية ميدانية، **مرجع سبق ذكره**، ص. ٨٩.

– **على صعيد النقل الجوي:** تعتبر سيطرة الشركات الأجنبية على الرحلات الجوية، إحدى أهم المشكلات التي تواجه النقل الجوي بين الدول العربية والإفريقية، ذلك أن الخطوط الوطنية للطيران معظمها لا يقدر على منافسة خطوط الطيران الدولية، حيث تختص خطوط الطيران الوطنية بنقل الركاب فقط، وهناك عواصم إفريقية لا توجد بينها خطوط طيران مباشرة، كما أن نقل السلع والبضائع لا يزال ضعيفًا في الكثير من الدول لافتقارها إلى الأجهزة المناسبة لذلك.[٣٨]

– **على صعيد النقل البحري:** وينطبق عليه نفس الحال، إذ لا تزال الدول الكبرى تسيطر على خطوط الملاحة البحرية، وذلك لضعف خطوط الشحن العربية والإفريقية، وافتقارها للوسائل اللازمة للتعامل مع السفن العملاقة والحاويات الضخمة، مما يعرضها في كثير من الأحيان إلى دفع غرامات تأخير، بسبب ازدحام الأرصفة وتكدس البضائع في عمليات الشحن والتفريغ، مما يجعل الشركات الأجنبية هي المسيطرة بنسبة أكثر من تسعون بالمئة من التجارة الملاحية البحرية.[٣٩]

كل هذه الصعوبات في وسائل النقل والاتصالات على المستوى الإقليمي، يؤدي إلى رفع تكاليف النقل والتسويق استيرادًا وتصديرًا، وهو ما ينافي أحد الأبعاد الأساسية في عملية التكامل الإقليمي، المتمثل في سهولة الوصول إلى أسواق الدول المشاركة في عملية التكامل، وبالتالي يظهر حجم المعوقات المرتبطة بالنقل والمواصلات أمام مساعي التكامل بين دول القارة، والتي تزداد عند محاولاتها للتكامل مع غيرها من الدول، كما هو الحال مع المجموعة العربية.

ب. عدم مُلائمة نموذج التكامل المُتَّبع: إن المنهج المتبع في عملية التكامل في معظم التجمعات الاقتصادية في القارة يشابه النموذج الأوروبي، القائم على قاعدة دعه يعمل دعه يمر، وهو منهج يؤكد على تحرير التجارة الإقليمية، وهذا يلائم البلدان الصناعية ذات البنية التحتية والمؤسسية وهياكل الإنتاج التكاملية الجديدة، في حين أنه يخلق العديد من المشاكل للتجمعات الاقتصادية الإقليمية للدول النامية، التي تعاني في مجالات النقل والاتصالات.[٤٠] وقد ترتب على ذلك عدم ملائمة تكامل الأسواق، وذلك لعدة أسباب، منها: وجود قطاع كبير غير تجاري، وقطاع غالب لإنتاج صادرات أولية توجه للأسواق العالمية، لا يكفي خفض الرسوم لتشجيع الطلب الإقليمي عليها، وترتب على ذلك سوء توزيع منافع التكامل، حيث ذهبت غالبيتها إلى الأطراف الأكثر قدرة على المنافسة، وفي ظل ارتفاع الرسوم الخارجية حدث تحويل

---

[٣٨] د. محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا: الضرورات والمعوقات، **مرجع سبق ذكره**، ص. ٥١.

[٣٩] **المرجع السابق نفسه.**

[٤٠] د. عبد السلام نوير، د. محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا: دراسة نظرية ميدانية، **مرجع سبق ذكره**، ص. ٤٧.

للتجارة، مما أدى إلى إغلاق الدول الأضعف لبعض منشآتها وبالتالي انخفاض الدخل، إلى جانب تحمل خسائر في إيراداتها من الرسوم الجمركية.[٤١]

فالاختلاف الواضح بين الدول في مستوى التنمية الصناعية، يؤدي إلى التنافس والاستقطاب بين الدول الإفريقية، كما أن تشابه المنتجات في الدول الإفريقية والتي غالبًا ما تكون سلعًا أولية، هو أحد المعوقات الأساسية لجهود التعاون الاقتصادي، ذلك أن السمة العامة للمنتجات الإقليمية الاقتصادية الإفريقية هي ضعف التنوع الإنتاجي، وتشابه المنتجات السلعية في السوق المحلية، في ذات الوقت الذي تتشابه فيه السلع التصديرية، ومن ثمَّ ضعف معدلات التبادل التجاري البيني. زيادةً على انعدام المبادلات الاقتصادية بين الدول الإفريقية، وهذا ناتج عن انقسام اقتصاديات الدول الإفريقية إلى مناطق نقدية متباينة، فبعضها إسترليني والأخر فرنك، مع وجود علاقات تضامن –يجب أن تُمحي– بين الدول الاستعمارية القديمة والبلاد الإفريقية النامية، كما أن هناك قلة في النمو الحالي للمبادلات الإفريقية، بسبب وجود نظم جمركية وضعها المستعمر السابق لتضمن له خلو السوق إلا من تجارته وصناعته، وإن كان هناك من يرجع ذلك إلى عدم رغبة الدول النامية في إضعاف دخولها الجمركية في حالة تحقيق سوق مشتركة واحدة إفريقية.[٤٢] كل هذا أضعف من قدرة الدول الإفريقية على إقامة تكتل اقتصادي قوي فيما بينها، وبالتالي انعكس على قدرتها على الدخول في تكتلات إقليمية كقوة واحدة، كما كان مرجوًا في الآليات المشتركة للتعاون العربي– الإفريقي، وصارت أولوية الدول الإفريقية تتجه نحو التعاون مع القوى الاستعمارية القديمة على اختلافها الذي رسَّخ للتقسيم الاقتصادي للقارة.

ج. مشكلة توزيع عوائد التكامل (توزيع المكاسب وتحمل الخسائر): تُقاس منافع التكامل بالآثار الإيجابية على النشاط الاقتصادي، سواء بزيادة التصدير نظرًا لاتساع السوق، أو جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، أما الأعباء فتتمثل في فقدان بعض الأنشطة غير القادرة على المنافسة، وقد يؤدي إلى رفع تكاليف الاستهلاك، زيادة على فقدان إيرادات الرسوم الجمركية، وبالتالي فإن المكاسب والخسائر المحتملة في عملية التكامل يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين: **أولهما**؛ يختص بالمكاسب والخسائر المالية الناجمة عن إزالة القيود التعريفية بين دول التكامل، عند قيام منطقة التجارة الحرة، أو توحيد التعريفة الجمركية في مواجهة العالم الخارجي عند قيام الاتحاد الجمركي. **وثانيهما**؛ يختص بالمكاسب والخسائر التي تتحقق في مجال التنمية الاقتصادية، ويظهر ذلك بصورة جلية حال قيام السوق المشتركة نتيجة التبادل والشراكة بين الدول الأعضاء، فيكون هناك حرية لانتقال عوامل الإنتاج فيما بين هذه الدول، وتستقطب الدول ذات الدرجة الأعلى في النمو الاقتصادي على عوامل الإنتاج، لما لديها من

[٤١] محمد محمود الإمام، **مرجع سبق ذكره**، ص. ٢٠٥.

[٤٢] أحمد طاهر، **إفريقية في مفترق الطرق**، (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٥)، ص. ٤٥٥.

أسواق مالية متقدمة وبنية أساسية جيدة، وعادةً ما يكون ذلك الاستقطاب على حساب الدول الأقل نموًا، مثل ما حدث بين كينيا وتنزانيا عند قيام سوق شرق إفريقيا.[٤٣]

هذه الخسائر قد تكون محدودة بسبب صغر حجم التجارة البينية، إلا أنها تتعرض للتزايد خلال فترات التخفيض التدريجي للرسوم، وما قد يحدث من توسع في التجارة البينية، ويعتبر التفاوت في أنصبة الدول المشتركة في التجمع التكاملي من المنافع والأعباء، من أهم أسباب تعثر التجارب الإفريقية، ذلك أن التكامل الإقليمي يحقق العديد من المكاسب الإنمائية للأعضاء، غير أن توزيع عوائد التكامل الإقليمي لا يكون على أساس العدالة بين الأعضاء، فكثيرًا ما تكون حصيلة البعض من الأعضاء خسارة كاملة، خاصة في المدى القصير، لأن العوائد دائمًا ما تكون على المدى البعيد، وهو مالا يُشجع البلدان الأقل استفادة على العمل بجدية في إطار التكامل.[٤٤]

وذلك راجع لأحد سببين أو كلاهما، **الأول؛** هو وجود اتجاه إلى تركز منافع التكامل في دول دون غيرها من الأعضاء في التكامل الإقليمي، وبالتالي تزداد معه المناطق الأكثر نموًا غنىً، بينما تزداد الأقل نموًا فقرًا، أما **الثاني؛** فهو تحمل بعض الدول الأعضاء تكاليف لا توازي المنافع التي تحصل عليها من جراء التكامل.[٤٥] وهو ما ينتقل بالتبعية لمحاولات التعاون العربي– الإفريقي، حيث تعثُّر إنشاء السوق العربية– الإفريقية المشتركة رغم إدراك دول المجموعتين لأهميته منذ عقود؛ إلا أنه لم يتحول لواقع حتى الآن.

د. مشكلة تكلفة الاستهلاك (تحويل التجارة): تنشأ هذه المشكلة داخل التكتلات التي تستهدف في أولويتها تعزيز العلاقات التجارية، فيتم استيراد سلع ومنتجات من دول الاتحاد، بتكلفة تزيد عن تكلفة الاستيراد من خارج دول الاتحاد، لذلك غالبًا تلجأ الدول الأعضاء إلى الاحتفاظ بأسواقها التقليدية لجلب الواردات، في محاولة للحصول على المكاسب الصافية للتكامل، المتمثلة في خلق التجارة. إلا أن هذه المشكلة تزداد حدتها حال قيام الاتحاد الجمركي، وفرض تعريفة جمركية عالية أمام المنتجات الواردة من الخارج، بقصد حماية الصناعة المحلية لذات المنتج، خاصةً في ظل مشاكل النقل التي سبق التعرض لها، وهو ما يعوق بدوره أي محاولات للتكامل. وتجنُّب ذلك يكون من خلال العمل في منطقة التجارة

---

[٤٣] خالد مفتاح، "جدلية العلاقة بين الاتحاد الإفريقي والعولمة"، **رسالة ماجستير**، (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، ٢٠٠٩)، ص. ١٠٥.

[٤٤] محمد محمود الإمام، **مرجع سبق ذكره**، ص. ٢٠٩.

[٤٥] **المرجع السابق نفسه.**

الحرة على رفع كفاءة عوامل الإنتاج في الصناعة المعنية، بما يخفض من تكلفة الإنتاج، حتى يمكن لها المنافسة وتكون التجارة على السلعة خالقة للتجارة وليس محولة لها.[٤٦]

هـ. ضعف المركز التنافسي في مجال المعاملات الاقتصادية متعددة الأطراف: والسبب يكمن في اعتماد معظم صادرات الدول الإفريقية على المواد الأولية (زراعية – تعدينية.. إلخ) والتي تتميز بمستوى طلب غير مرن نسبيًا عليها. كما أن معظم تعاملاتها في تلك الصادرات يتم مع الدول الصناعية بينما تجارتها البينية ضئيلة، بما يفقدها ميزات المناورة في مسائل العرض ومستويات الأسعار وشروط التعاقد. وفي المقابل؛ تعتمد هذه الدول في معظمها على استيراد مستلزمات الإنتاج والمعدات والآلات من الدول الصناعية، مما أدى إلى اتباع سياسات اقتصادية خاطئة مثل سياسة "إحلال الواردات" أو "التصدير من أجل الاستيراد" بدلاً من أن يكون التصدير هدفه الأساسي هو تصدير المنتجات، وتأمين تدفقات رأسمالية يمكن أن تساهم في دعم القطاعات الإنتاجية والاستثمارية الاستراتيجية الأخرى. وتُعد معظم تجارة إفريقيا موجَّهة نحو الدول الصناعية، وليست موجَّهة لزيادة التعاون التجاري والاقتصادي على المستوى الإقليمي.[٤٧]

٢. التحديات الخارجية:

وهي تلك التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعوق التعاون العربي– الإفريقي؛ ويكون منبتها ظروف البيئة الإقليمية والدولية التي تُحيط بالجانب الإفريقي، ويقع على عاتقه التعامل معها وتخطيها لإتمام التعاون، وهي كالتالي:

أ. السيطرة الخارجية على تمويل مشروعات وبرامج التكامل: إن معظم أسباب فشل البرامج، يتم إرجاعها لندرة الموارد اللازمة لتمويل المشروعات، لعدم قدرة بعض الدول على الوفاء بالتزاماتها، زيادة على غياب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتم الاعتماد على المساعدات الخارجية، ويكمن الحل في رفع المدخرات المحلية للاقتصاديات الإفريقية، وتشجيع رأس المال الهارب للخارج على الرجوع والاستثمار في وطنه، مما سيعطي دفعة قوية للنمو، كما يجب العمل على تفعيل مصرف التنمية الإفريقي وصندوق التنمية الإفريقي، لتلعب دورًا أكثر محورية، وعدم الاعتماد على المساعدات الخارجية كليًا، وإنما تترجم هذه المساعدات إلى برامج ومشروعات أخرى. لذلك فإن معالجة مشكلات السياسة المالية، ومشكلات

[٤٦] فرج عبد الفتاح فرج، **الاقتصاد الإفريقي من التكامل الإقليمي إلى العولمة**، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠١)، ص. ٧٨.

[٤٧] د. سامي محمد السياغي، **مرجع سبق ذكره**، ص. ٦.

السياسة النقدية داخل الدول المكونة للاتحاد، يُعد من أهم الشروط اللازمة لنجاح حركة التكامل الاقتصادي في إفريقيا، لأن إقامة البنية الأساسية وترشيد الإنفاق وغيرها من الإجراءات هي ذات طبيعة مالية، يجب أن تعمل عليها دول القارة حتى يمكنها استكمال مسيرة التكامل الاقتصادية.[٤٨]

ب. استغلال التداخل العرقي: ورثت الدول الإفريقية منذ حصولها على الاستقلال السياسي مجتمعًا مجزءًا وممزقًا بصورة واضحة، حتى أصبحت فور حصولها على الاعتراف الدولي مجرد إطار قانوني وسياسي، بدلاً من أن تكون حقيقة اجتماعية وثقافية كما هو متعارف عليه في تقاليد الدولة القومية، فالمجتمعات الإفريقية متداخلة، وتعاني التعددية الاجتماعية والثقافية، وتموج بأجناس وأعراق مختلفة.[٤٩] ولذا فإن الامتداد الإقليمي لبعض الجماعات العرقية والإثنية عبر الحدود المشتركة قد أدى إلى حدوث توترات حقيقية بين العرب والأفارقة، وهو ما تسبب في حدوث العديد من المواجهات الدامية، كما حدث بين موريتانيا والسنغال خلال عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٩، وما كاد أن يتكرر في عام ١٩٩٩، وذلك بسبب انتشار القبائل الزنجية ذات التداخل العرقي مع السنغال داخل الأرض الموريتانية؛ حيث تقطن أقليات زنجية موريتانية موزّعة على جماعات التكارير ٩٪، والولاتي ٥٪، والسراكول ٤٪، والولوف ٠.٥٪، البمبارا ٠.٥٪، وتصل نسبتها مجتمعة إلى ٢٠٪ تقريبًا من إجمالي عدد سكان موريتانيا، وتتركز هذه الأقليات في أقصي جنوبي موريتانيا على الضفة الشمالية من نهر السنغال، وجميع هذه الأقليات لها امتدادات عرقية مع نظيراتها داخل السنغال، وإلى حدٍّ ما داخل جمهورية مالي.[٥٠]

وهناك أمثلة أخرى للتداخل العرقي، منها على سبيل المثال انتشار قبائل الطوارق على طول الحدود الجزائرية– الليبية مع مالي والنيجر، وقبائل الزغاوة بين تشاد والسودان، والقبائل النيلية بين السودان وكلٍّ من إثيوبيا وأوغندا على جانبي الحدود، وعدم التمكن من ضبط حركة هذه القبائل بما يحقق الأمن والاستقرار للطرفين.[٥١] ويشتد أثر التداخل القبلي والإثني في مسيرة العلاقات العربية– الإفريقية بفعل التدخل الدولي، فالأصابع الصهيونية والفرنسية طالما تحركت باتجاه اللعب على هذا الوتر الحساس.

---

[٤٨] خالد مفتاح، **مرجع سبق ذكره**، ص. ١٠٧.

[٤٩] د. حمدي عبد الرحمن حسن، **التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية**، (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي – ١٩٩٦).

[٥٠] د. عبد السلام إبراهيم البغدادي، "المشكلات العربية– الإفريقية المعاصرة: رؤية مستقبلية في ضوء وقائع الحاضر"، **قضايا استراتجية**، (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد ٦، يونيو ٢٠٠١)، ص. ١٤٢.

[٥١] د. أنس مصطفى كامل، "الصراعات الإثنية في حوض النيل والنظام الدولي الجديد"، **السياسة الدولية**، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ١٠٧، يناير ١٩٩٢).

ج. المدخل الثقافي الصهيوني لإفريقيا: والذي تأسس على كون كلٌّ من اليهود والأفارقة قد عانوا اضطهادًا وتمييزًا عنصريًا، وأن العرب هم أصل المعاناة الإفريقية منذ وقت تجارة الرقيق في إفريقيا. وقد بلور الصهاينة تلك الأطروحة فيما عُرف بمشروع "الأخدود الإفريقي العظيم" في يونيو ٢٠٠٢، والذي تم طرحه أمام لجنة التراث العالمي باليونيسكو، وهو مشروع يهدف إلى التعاون الثقافي بين الدول التي تشكل الأخدود الممتد من وادي الأردن حتى جنوب إفريقيا. وكان الغرض الرئيسي لهذا المشروع هو الدفع نحو الاعتقاد بأن سياسة الكيان الصهيوني في إفريقيا تستهدف مساعدة الأفارقة (الزنوج) على قاعدة الاضطهاد المشترك التي يعود أصلها إلى "تيودور هرتزل" مؤسس الصهيوني، والذي ذكر في كتابه "وطن قومي" بأن لليهود والأفارقة تاريخ مشترك من الاضطهاد، وكان ذلك في سياق طرح أوغندا ضمن خياراته لإنشاء الوطن القومي لليهود. وطور الكيان الصهيوني استراتيجية "بن جوريون" اعتبارًا من التسعينات على يد فريق من الخبراء العاملين في مناطق المحيط العربي، لتشمل ليس فقط خلق الأزمات داخل الدول العربية، وإنما امتدت إلى دفع الجماعات الإثنية الموجودة على التخوم العربية إلى الانفصال وإقامة كياناتهم الإثنية المستقلة، وهو ما تحقق بالفعل في السودان بانفصال الشمال عن الجنوب، ويهدد الآن مناطق أخرى في القارة مثل إثيوبيا وأوغندا.[٥٢]

المطلب الثالث: سُبُل التعامل مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية

بعد العرض السابق لأهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه التعاون العربي– الإفريقي، يأتي وقت الإجابة على التساؤل الهام، وهو: ما هي سُبل التعامل مع تلك التحديات واجتيازها لتحقيق التعاون؟ ويجيب هذا المطلب على هذا التساؤل من خلال المحاور الثلاثة التالية..

أولاً: دور صُنّاع السياسات العامة:

يتحمل الإطار السياسي الذي يعمل ضمنه مكون التعاون الاقتصادي والتجاري العربي الإفريقي – مُمثلاً في صُنّاع قرار التعاون في البلدان المعنية بمستوياتهم السياسية والتنفيذية المتعددة– إلى حدٍ بعيد مسئولية النظر في المعوقات التي تعترض طريق ذلك التعاون، ومحاولة وضع الحلول والمعالجات الكافية لمواجهتها والتغلب عليها. ويُمكن الإشارة بصفة مبدئية إلى أن الجانب العربي قد استشعر مؤخرًا أهمية إعادة الزخم إلى مسيرة التعاون العربي– الإفريقي؛ حيث دعت القمة العربية بعمان في مارس ٢٠٠١ في بيانها الختامي القادة العرب لتدارس مختلف جوانب التعاون العربي– الإفريقي وأكدت مواصلة الجهود لتعزيز هذا التعاون وإزالة عوائقه التي تعترض اجتماعات أجهزته وتعوق تنفيذ برامجه المشتركة. ثم جاءت قرارات اللجنة الدائمة للتعاون الإفريقي العربي في دورتها الرابعة عشرة التي عُقدت في القاهرة مارس

[٥٢] د. أماني الطويل، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. ٨١– ٨٢.

٢٠١٠ لتؤكد على أهمية استمرار التعاون السياسي والأمني بين الجانبين، وتفعيل أنشطة التعاون بين المنظمتين (الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي)، وتفعيل البرامج المشتركة المقترحة ذات الأولوية، بما في ذلك التأكيد على دورية انعقاد الاجتماع الوزاري المشترك بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي الذي انعقد في شرم الشيخ، في الفترة من ١٤- ١٦ فبراير ٢٠١٠. والترحيب باعتماد خطة العمل المشتركة بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي، وكذلك إنشاء وحدة تيسير للخطة. بالإضافة إلى مراجعة أعمال المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا وكذا الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الإفريقية.[٥٣]

وواقع الحال أن مسودة مشروع الاستراتيجية المشتركة قد بيَّنت طبيعة إدراك المسئولين عن ملفات التعاون المختلفة بين إفريقيا والعالم العربي لطبيعة التحرك الواجب القيام به باتجاه التغلب على معوقات التعاون. ويُمكن وضع بعض الرؤى والأولويات العملية التي يجب تبنِّي أولئك المسئولين لها؛ وذلك على النحو التالي:[٥٤]

١. تفعيل دور اللجنة الدائمة، والاهتمام بنشر مخرجات نشاطها وقراراتها على أكثر من مستوى إعلامي، وتسويق تلك المخرجات في إطار الأوساط الاكاديمية وقطاعات الأعمال الخاصة في بلدان الطرفين. والعمل على تنسيق المواقف بين الدول العربية فيما يتعلق بالشأن الإفريقي بما في ذلك الحرص على عقد اجتماعات دورية للمسئولين عن الشئون الإفريقية، وبالمثل بالنسبة للطرف الإفريقي. وذلك على غرار الاجتماع الدوري الذي يعقده مسئولو الشئون الإفريقية في دول الاتحاد الأوروبي مرة واحدة كل شهر في بروكسل للاتفاق على موقف موحد تجاه القضايا الإفريقية المختلفة.

٢. تفعيل التواصل ما بين الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي مُمثلاً بمؤسساته المختصة بمسألة التعاون الاقتصادي والتجاري، وخاصةً التنسيق حول جهود الاتحاد الإفريقي لترتيب مسألة التعاون الاقتصادي والتجاري في إفريقيا. بالإضافة إلى تفعيل التعاون مع الاتحاد الإفريقي بخصوص نزاعات الحدود في إفريقيا، والتوصل لتفاهمات ومواقف متناسقة معه بخصوص القضايا السياسية والأمنية الرئيسية التي تهم الطرفين مثل: مكافحة التطرف والارهاب، ومكافحة الفساد، وحقوق الانسان، ومشاكل النازحين واللجوء الإقليمي، واتفاقية الاتحاد للتعاون العابر للحدود المعروفة باتفاقية "نيامي". والعمل مع الاتحاد الإفريقي في إقامة "مركز الاتحاد الإفريقي لإعادة الاعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات".

---

[٥٣] محتوى نص الاستراتيجية الوارد ضمن البيان الصحفي الصادر عن **مفوضية الاتحاد الإفريقي:**
www.africa-union.org
www.afro-arabsummit.com

[٥٤] د. سامي محمد السياغي، **مرجع سبق ذكره**، ص. ١١.
& العرب وإفريقيا، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. ١٩٧- ١٩٩.

٣. تعزيز وتفعيل النشاط البرلماني المشترك بما في ذلك دعم التجربة الناشئة ممثلة في الأسيكا، وتبنِّي الرؤى المقدمة من خلالها لتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي بين الطرفين على غرار ما تطرحه الأسيكا من إنشاء كتلة تجارية عربية إفريقية "آتب" بناءً على توصيات اجتماعات الغرف التجارية والصناعية في إفريقيا والعالم العربي (جنوب إفريقيا ٢٠٠٨ و البحرين ٢٠١٠).

٤. الاهتمام بإنشاء مراكز معلومات وخدمات بحثية نوعية للمهتمين ولرجال الأعمال والمؤسسات الاستثمارية. والسعي لخلق تعاون فاعل بخصوص إنشاء "الجامعة الإفريقية"، وإيجاد شراكة علمية وبحثية وأكاديمية فيما بينها وبين الجامعات العربية. بجانب تنسيق الطرفين بخصوص مشروع "ميثاق النهضة الثقافية الإفريقية" المزمع توقيعه في إطار الاتحاد الإفريقي.

٥. تنسيق الطرفين في إطار إعلان آديس أبابا لوزراء الموارد المعدنية الأفارقة حول "بناء مستقبل مستدام للصناعات الاستخراجية في إفريقيا". مع العمل على إحياء إنشاء "المؤسسة العربية الإفريقية للتمويل والاستثمار" التي كانت قد اقترحتها الكويت خلال أعمال الدورة العاشرة للجنة الدائمة للتعاون العربي الإفريقي في الكويت في يونيو ١٩٨٩.

٦. استمرار التأكيد من قِبل مسئولي الطرفين على الفكرة الآخذة في التبلور بخصوص إعادة النظر في فلسفة التعاون العربي الإفريقي بخصوص عدة مفاهيم؛ لعل من أهمها: أن التعاون هو علاقة ذات مسارين يتحمل كل طرف فيها مسئوليات محددة بحسب طبيعة إمكانياته السياسية والاقتصادية وما يمكن أن يقدمه من إضافات إيجابية في إطار تلك العلاقة، وذلك بعيدًا عن المفاهيم الاتكالية والمواقف السلبية. وأن دبلوماسية العون تُعد إحدى أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، وبالتالي فإنه لا يُمكن أن تكون أداة محايدة. وان كان العون العربي يتميز بصفة عامة ببعده عن الاستغلال والمقايضة، إلا أنه يتم بصفة عامة في ظل غياب أي تصور استراتيجي أو وأولويات واضحة.[٥٥]

٧. تفعيل التنسيق والتعاون في إطار مجلس السلم والأمن التابعين للاتحاد الإفريقي والجامعة العربية، وذلك بعد إضافة المواد التي من شأنها منح المجلس العربي آليات تنفيذية أولاً، حتى يكون قادرًا على إتمام التعاون الحقيقي مع الجانب الإفريقي.

---

[٥٥] **المرجع السابق**، ص. ١٢.

& العرب وافريقيا، **مرجع سبق ذكره**، ص. ١٩٩.

ثانيًا: مجالات تعزيز التعاون وفرصه:

هناك بعض الخطوات العملية ذات الأجل القصير التي يمكن أن تعمل على تحفيز التعاون في الوقت الحاضر وتهيئته لتحقيق انطلاقات واعدة في المستقبل، وتبرز تلك الخطوات على مستوى المجالات الآتية:[٥٦]

١. **المجال التجاري:**[٥٧] حيث يحتاج هذا المجال إلى العمل من خلال عدة محاور، كالتالي:

أ. خفض القيود الجمركية وتسهيل إجراءاتها فيما بين الطرفين من أجل تشجيع التبادل التجاري، مع البحث في نفس الوقت عن إجراءات تعويضية للآثار التي تترتب على مثل هذا الخفض على بعض الأطراف المُحتمل تضررها.

ب. زيادة برامج التعاون الفني في مجال السياسات التجارية لكى تُمكّن المؤسسات العربية والإفريقية من القيام بصورة منتظمة بمناقشة الإصلاحات التي تم تنفيذها، وإعادة النظر فيها وفي أثرها الممكن على الترتيبات التجارية. حيث يُمكن للدول العربية والإفريقية –بفضل النظام الجديد لإقامة المراكز التجارية– أن تحصل على معلومات وافية عن القوانين والقواعد والممارسات السارية في جميع البلدان الإفريقية في مجال الاستثمارات الأجنبية، مما يمكِّنها من عقد صفقات تجارية أو تشجيع إقامة مشروعات مشتركة. وقد أقامت مصر وتونس والمغرب والجزائر مراكز من هذا القبيل.

ج. توفير المعلومات التجارية من قِبل الحكومات والقطاع الخاص على السواء عن طريق إنشاء شبكة عربية إفريقية للمعلومات، بالتعاون مع بعض المؤسسات الدولية مثل: "الرابطة الدولية للمؤسسات التجارية الحكومية في البلدان النامية"، و"مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" (الأونكتاد)، و"برنامج الأمم المتحدة للتنمية", و"مركز التجارة الدولية". وتستخدم هذه الشبكة أحدث التكنولوجيات في مجال الاتصالات وهى متوافرة حاليًا بأسعار معقولة. بالإضافة إلى إمكانية إقامة مركز أو وحدة بحثية معلوماتية متخصصة في دراسة العلاقات العربية الإفريقية في شقها المتعلق بتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي.

د. تعزيز القدرة التنافسية للقطاعات التي يُمكن لها أن تدعم مسألة التصدير في الجانبي، وتشجيع إقامة غرفة تجارية عربية إفريقية مشتركة.[٥٨] والعمل على تحسين مناخ الاستثمار –وخاصةً في الدول

---

[٥٦] عبدالملك عودة، "نظرة استراتيجية مستقبلية للعلاقات العربية الإفريقية"، في: مجموعة مؤلفين، **العرب وإفريقيا فيما بعد الحرب الباردة**، (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، سلسلة قضايا التنمية، العدد ١٨، ٢٠٠٠)، ص ص. ١٣٣– ١٤٥.

[٥٧] د. سامي محمد السياغي، **مرجع سبق ذكره**، ص. ١٣.

& العرب وإفريقيا، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. ١٩٩– ٢٠١.

[٥٨] د. محمود أبو العينين، "العلاقات العربية الإفريقية ومستقبل الشراكة بين الجانبين"، **مرجع سبق ذكره**، ص. ١١٧.

الإفريقية–، وزيادة كفاءة المؤسسات الحكومية، وإجراء اتصالات مباشرة بين الغرف التجارية الإفريقية ونظيراتها العربية.

هـ. التفكير في إنشاء غرف "مقاصة" بين الجانبين فيما يتعلق بالتجارة بينهما، حيث أن غالبية الدول الإفريقية تعانى من صعوبات في الحصول على العملات الصعبة، ونفس الشيء يواجه بعض الدول العربية. والعمل على مواجهة صعوبة تمويل التجارة بين الجانبين حيث لا توجد مؤسسات تقوم بتمويل التجارة فيما عدا المدى القصير فقط. ومن ضمن الاقتراحات في هذا الشأن إنشاء مؤسسة عربية إفريقية للتمويل وزيادة التعاون بين البنوك المركزية، وكذلك إنشاء مؤسسات تمويلية قوية مشتركة لضمان الاستثمارات. وتشجيع إنشاء المشروعات المشتركة وخاصةً في المجالين الزراعي والصناعي، وهناك إمكانيات ضخمة لذلك بين الجانبين، والعمل على تقديم العون العربي في صورة برامج استثمارية؛ بدلاً من صيغة التدفقات المالية والقروض المُيسرة، ومحاولة إقران التمويل العربي بالخبرة العربية في إفريقيا لما يعطيه العنصر البشري من حيوية للتعاون.[٥٩]

و. بحث إمكانية إنشاء مجلس يضم رجال الأعمال العرب والأفارقة وتشارك فيه مؤسسات التمويل والصناديق العربية والإفريقية، وتشجيع إقامة أسبوع رجال الأعمال العرب والأفارقة، على أن تتم إقامته خلال فترة انعقاد المعرض التجاري العربي الإفريقي؛ حتى تتاح لرجال الأعمال العرب والأفارقة الالتقاء وعقد الصفقات التجارية وبحث إقامة المشروعات المشتركة.[٦٠] والعمل على توطين بعض الصناعات الاستهلاكية المُعتمدة على المواد الأولية المتوفرة في بعض البلدان الإفريقية والعربية والقابلة للتصدير داخل وخارج إطار المجموعتين، كصناعات السكر والمنسوجات القطنية ومنتجات الكاكاو والبن واللحوم والألبان والأعلاف النباتية والمطاط والزيوت النباتية، وصناعات الأجهزة المنزلية.

ز. الإسراع بتفعيل توصيات الدورة العاشرة للجنة الدائمة للتعاون العربي الإفريقي المتضمنة إنهاء الدراسة المتعلقة بإقامة منطقة تجارة تفضيلية بين الدول العربية وإفريقيا. علمًا بأن مقترح مشروع الاتفاقية لإقامة مثل هذه المنطقة كان قد طُرح خلال أعمال الدورة الثامنة للجنة في دمشق يناير ١٩٨٦، والتاسعة في بوركينافاسو ديسمبر ١٩٨٦، ولم يتم البت في الموضوع حتى الآن. والعمل الجاد والمنهجي على دراسة أنجح السبل الاقتصادية العلمية لتأسيس نمط فعّال للتعاون أو التكامل الإقليمي العربي الإفريقي بالنظر في التجارب المماثلة، وبخاصة تجربة الإندیان في أمريكا اللاتينية والآسيان في آسيا القائمتان على منظور "التكامل من أجل التنمية". علمًا بأن مثل ذلك المسعى يُمكن أن يأخذ أحد طريقين: إما من خلال إطلاق قوى السوق بين الدول لتستطيع ترتيب هياكلها الاقتصادية مع توفير سياسات داخلية تعمل على مواءمة وتنسيق عمل تلك القوى بما يحقق أهداف التعاون؛ أو التركيز على التنسيق بين قطاعات

---

[٥٩] **المرجع السابق نفسه.**

[٦٠] **المرجع السابق**، ص ص. ١١٧– ١١٨.

محددة أو مشروعات اقتصادية بعينها وخاصةً المشروعات المتشابهة. والبعض قد يعتبر التنسيق القطاعي من أفضل وسائل التعاون بين الدول النامية لأن معلوم عنها اختلال هياكلها في قطاعاتها الإنتاجية مما يؤدي إلى ضعف مستوى تبادلها التجاري البيني. والمشروعات المشتركة عادةً لا تمس الاقتصاد القومي (الكلي)، كما أنها مرنة تُحقق مصالح كل الأطراف، والبلدان الغنية نسبياً فيها لا تكون مجرد ممولة بل ومساهمة في الإشراف على المشروعات وإدارتها، والمشروعات المشتركة تساهم كذلك في سد عجز ميزان المدفوعات في الدول الفقيرة، وتساهم في توفير فرص عمل.

٢. **المجال السياحي:** تؤكد العديد من الدراسات والإحصاءات الأولية على أن قطاع السياحة يعد من القطاعات الواعدة في إطار التعاون العربي الإفريقي. وهناك لا ريب في هذه الآونة بالذات إمكانيات كبيرة لتنشيط السياحة العربية إلى إفريقيا. خاصةً إذا ما أمكن التغلب على بعض العقبات المتعلقة بمسألة التأشيرات في ظل خشية بعض الدول مثلاً من تدفق العمالة الوافدة، وكذلك عدم وجود خطوط طيران منتظمة كافية بين كثير من الدول العربية والإفريقية، إضافةً إلى عدم اهتمام الطرفين بالدرجة الكافية بتشجيع السياحة من الجانب الآخر عن طريق الترويج السياحي وافتتاح مكاتب سياحية. وقد لوحظ في السنوات الأخيرة بصفة عامة زيادة في حجم السياحة المتبادلة بين الدول العربية والإفريقية نتيجة تعنت الولايات المتحدة والدول الأوروبية بمنح تأشيرات سياحية للعرب والأفارقة في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، مما أدى إلى اتجاه عدد كبير منهم إلى المناطق السياحية العربية والإفريقية.[٦١]

وتجاور المنطقتين يتيح آفاقًا كبيرة لتطوير السياحة فيما بينهما، ومن المنطقي إطلاق جهود مكثفة من قِبل كل طرف للترويج لإمكانياته السياحية لدى الطرف الآخر. وقد بدأ بالفعل بعض المستثمرين العرب بمحاولات أولية وجادة لإنشاء مشروعات سياحية في إفريقيا وخاصةً في منطقة الجنوب الإفريقي. ومعلوم بصفة عامة أن قطاع السياحة في إفريقيا يشهد نموًا نسبيًا معقولًا وخاصةً في سوق جنوب إفريقيا، التي أصبحت مركز جذب سياحي متميز. ويُقدر عدد السياح إلى إفريقيا بحوالي ١٨ مليون سائح سنويًا. وقد تطورت نسبة الاستيعاب في القارة بنسبة مقبولة، إلا أن نصيبها من السياحة الدولية عامةً يظل متواضعًا إذ لا يزيد عن ٢,٩% من السياح و ١,٧% ومن الإيرادات. والحاصل أيضًا أن عدد الدول الإفريقية التي تشكل مقاصد سياحية محدود جدًا إذ تتركز بصفة رئيسية في دول شمال إفريقيا ودولة جنوب إفريقيا بالإضافة إلى دول أخرى مثل جامبيا وكينيا وتنزانيا وأوغندا، .... كما أنه من الملاحظ خلال السنوات الأخيرة أن هناك نشاط سياحي متنامي فيما بين الدول الإفريقية نفسها إذ حققت نسبة

---

[٦١] د. سامي محمد السياغي، **مرجع سبق ذكره**، ص. ١٥.
& العرب وإفريقيا، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. ٢٠٢- ٢٠٣.

٤٧,٨% من حجم السياحة الإفريقية الخارجية. ويُعقد سوق سياحي إفريقي كبير كل عامين تساهم فيه بعض الدول العربية.[٦٢]

٣. **مجال الثقافة والإعلام:** مما لا ريب فيه أن اكتمال أطر التعاون العربي الإفريقي بحاجة فعلية لتحفيز جوانب التعاون في مجالات الثقافة والإعلام. باعتبار ما تمتلكه تلك المجالات في عالم اليوم من تأثيرات حاسمة في تشكيل اتجاهات ورؤى الرأي العام في العالم كافة. وقد جرت في الصدد ذاته بعض الخطوات المتعلقة بتعزيز التعاون الثقافي والإعلامي بين الجانبين العربي والإفريقي، منها ما تبذله بعض الدول العربية وخاصةً مصر والجزائر وليبيا والسعودية والسودان واليمن من جهود جادة عن طريق تقديم آلاف المنح للطلبة الأفارقة للدراسة في معاهدها أو إنشاء مراكز ثقافية عربية في بعض دول القارة. كما تم توقيع عدد من اتفاقيات التعاون بين بعض وكالات الإعلام العربية ونظيراتها في الدول الإفريقية، والحرص على وصول بث بعض القنوات الفضائية العربية إلى إفريقيا. وقد عُقد اجتماع بالقاهرة بين رؤساء ومديري المنظمات الإعلامية العربية والإفريقية عام ١٩٩٠ تم الاتفاق خلاله على إمكانية استخدام القمر الصناعي العربي والشبكة الإفريقية للاتصالات لتبادل البرامج التليفزيونية وإقامة مراكز ومحطات أرضية متوسطة الحجم في إحدى الدول الإفريقية لكى تكون مركز الربط بين الجانبين. وقد ساهم اتحاد الصحفيين الأفارقة (ومقره القاهرة) في تدريب المئات من الصحفيين الأفارقة خلال العقدين الأخيرين على فنون الصحافة والإذاعة والتلفزيون. وفي المجال ذاته يمكن إطلاق جهود أخرى لتعزيز علاقات التعاون العربي الإفريقي، منها على سبيل المثال: صناعة السينما والطباعة والنشر والترجمة لأهم الكتب في مجالات الفن والادب والعلوم التطبيقية، وإصدار دوريات متخصصة باللغة العربية واللغات واللهجات الإفريقية المتنوعة كالإنجليزية والفرنسية والسواحيلية والهوسا.[٦٣]

٤. **مجال الشباب والرياضة:** من المعلوم أن قطاع الشباب والرياضة يُعد أحد أهم المحاور المفترض تعزيزها لعلاقات التعاون العربي الإفريقي، خاصةً وقد أصبح المجال الرياضي بالذات أحد أهم قطاعات العمل الاستثماري في العالم أجمع. فضلاً عن الإضافات المشهودة للرياضيين الأفارقة في العديد من الرياضات وفي أماكن متعددة من العالم. وواقع الحال أن الجانبين العربي والإفريقي قد أدركا مبكرًا أهمية تعزيز هذا القطاع في مكون علاقاتهما التعاونية، حيث عقد الجانبان اتفاقية للتعاون في مجال الشباب والرياضة في عام ١٩٨٥ بين مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب والمجلس الأعلى للرياضة في

---

[٦٢] **المرجع السابق نفسه.**

[٦٣] د. سامي محمد السياغي، **مرجع سبق ذكره**، ص. ١٦.

& العرب وإفريقيا، **مرجع سبق ذكره**، ص. ٢٠٣.

إفريقيا، كما صدر إعلان القاهرة الخاص ببرنامج العمل الشبابي والرياضي العربي الإفريقي في سبتمبر ١٩٩١ على هامش دورة الألعاب الإفريقية الخامسة. وقد حددت هذه الاتفاقيات في مجملها أُطر التعاون بين الجانبين. وقد اجتمع وزراء الشباب والرياضة في الجانبين في تونس عام ١٩٩٢ على هامش المعرض التجاري العربي والإفريقي واتفقوا على السعي إلى تنسيق مواقفهم داخل المنظمات والاتحادات الدولية، والعمل على إنشاء مركز إفريقي للطب الرياضي، وكذلك تنظيم ألعاب رياضية عربية إفريقية، وعقد اجتماع مشترك للوزراء كل أربع سنوات أو مع كل دورة ألعاب إفريقية أو عربية، إلا أن غالبية تلك التفاهمات لم تنفذ حتى حينه. وبالتالي فمن المنتظر أن يتم تفعيل تلك الجهود عبر خطوات تنفيذية واجراءات منتظمة من قبل الجانبين. ومن الضرورة بمكان أن يتم التوصل إلى تصورات ورؤى عملية عن كيفية تمكين القطاع الخاص من تنفيذ مشاريع استثمارية ذات جدوى اقتصادية مأمونة في مجال الشباب والرياضة، وتلك بلا ريب أحد المهام المنوطة بالقطاع الخاص ومن قبله الأجهزة التنفيذية وصناع القرار في الجانبين العربي والإفريقي.[٦٤]

ثالثًا: دور القطاع الخاص:

لعل واقع الحال بالنسبة لدور القطاع الخاص يشير إلى تواضع إسهامات ذلك القطاع في تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي العربي الإفريقي بصفة عامة. وقد لا يُحمّل ذلك القطاع مسئولية كاملة في ذات الصدد؛ إذ أن رأس المال كما هو معلوم لا يعيش إلا في البيئات الخصبة والآمنة استثماريًا. ولكن إمعان النظر –من زاوية أخرى– في النقاط التي عرضناها سلفًا والمتعلقة بمكونات بيئة التعاون العربي الإفريقي ومدخلاته، وكذا معوقاته والآفاق الماثلة أمام إمكانيات تطويره وتجاوز تلك المعوقات، تشير في بعض منها إلى وجود إمكانية عملية لدور هام قد يقوم به القطاع الخاص في تعزيز علاقات التعاون تلك من منطلق الشراكة مع الأجهزة الرسمية ذات العلاقة. ويُمكن الاشارة إلى بعض الخطوات والأولويات التي يُمكن أن يتبناها القطاع الخاص العربي والإفريقي في ذات الصدد، وذلك كالتالي:[٦٥]

١. قيام القطاع الخاص بتشجيع ودعم إيجاد قاعدة بيانات ومعلومات منهجية بخصوص بيئة التجارة والاستثمار في الدول الإفريقية والعربية، وكذا تأثيرات ظروفها السياسية والجغرافية والديموغرافية على قرارات التجارة والاستثمار بصفة عامة. وتلك المسألة لا ريب من المفترض أن تحتل أولوية قصوى

---

[٦٤] د. سامي محمد السياغي، **مرجع سبق ذكره**، ص. ١٦– ١٧.
& العرب وإفريقيا، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. ٢٠٣– ٢٠٤.

[٦٥] **المرجع السابق**، ص ص. ١٧– ١٨.
& العرب وإفريقيا، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. ٢٠٤– ٢٠٥.

لتشجيع رأس المال العربي والإفريقي على الانغماس بشكل مباشر وقوي في دائرة تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري العربي الإفريقي.

٢. اهتمام القطاع الخاص بتوطيد روابطه واتصالاته باللجان والأجهزة الرسمية المهتمة بقضايا التعاون الاقتصادي والتجاري في إطار الهيكل المؤسسي الرسمي للعلاقات العربية الإفريقية . وممارسة القطاع الخاص لدور فاعل في مجال تحفيز المؤسسات التشريعية الوطنية على إصدار التشريعات والحوافز اللازمة لتشجيع الاستثمارات والتدفقات الرأسمالية وحمايتها.

٣. حرص القطاع الخاص في الطرفين على تعزيز أواصر العلاقات فيما بينهما عبر إنشاء قنوات اتصال بين رجال الأعمال واتحاداتهم المتعددة، وعقد اللقاءات الدورية المنتظمة، وتبادل المعلومات التجارية والاستثمارية المحفزة على التعاون. ومبادرة القطاع الخاص بإقامة المعارض التجارية الترويجية المشتركة، ولقاءات ومؤتمرات التسويق الاستثماري والسياحي, ورعاية اللقاءات والمنتديات الثقافية والاعلامية المشتركة.

٤. حرص القطاع الخاص على تفعيل دوره المتعلق بمسئوليته الاجتماعية، عبر الارتباط المباشر بمشاكل التنمية وهمومها، والإسهام العملي بحسب إمكانياته في تخفيف أعباء الطبقات الفقيرة، وتحسين قدراتها المالية، وتمكينها من الإسهام في تحريك عجلة الإنتاج والتجارة من خلال تحسين قدراتها الشرائية. ودعم القطاع الخاص لأي جهود حكومية من الطرفين قد تُبذل لإنشاء صندوق أو هيئة لضمان الاستثمارات، وحرية انتقال رؤوس الأموال، وسرعة التحويلات، وآلية عملية وفاعلة للتعويضات الملائمة في مواجهة مخاطر الاستثمار بصفة عامة.

الخُلاصة:

هكذا يُمكن القول أن التعاون العربي– الإفريقي يواجه مجموعة من التحديات على المستويات الاقتصادية والاجتماعية التي تحول دون إتمام هذا التعاون، وتشترك البيئتين الداخلية والخارجية للمجموعتين العربية والإفريقية في صنع هذه التحديات، والتي تتأثَّر صعودًا وهبوطًا باختلاف مصالح الطرفين من حينٍ لآخر. وللتعامل مع تلك التحديات واجتيازها لإتمام التعاون كان لابد من العمل على ثلاثة محاور، هي: صنَّاع السياسة العامة، والمجالات المختلفة للتعاون من تجارة وسياحة وثقافة وإعلام، والقطاع الخاص. ويأتي كل هذا في إطار السعي الدائم من الطرفين لخلق سُبُل جديدة لتفعيل آليات التعاون فيما بينهما، لما له من آثار إيجابية على الوضع السياسي والاقتصادي لدول المجموعتين اللتين تملكان الكثير من العوامل المشتركة الصالحة لتكون نواة قوية للعمل المشترك فيما بينهما.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. الكتب..

– **العرب وإفريقيا**، إصدار خاص بمناسبة القمة العربية الإفريقية الثالثة، (الكويت: وكالة الأنباء الكويتية– كونا، ٢٠١٣).

– **العرب وأفريقيا فيما بعد الحرب الباردة**، (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، سلسلة قضايا التنمية، العدد ١٨، ٢٠٠٠).

– د. أماني الطويل، **الشراكة الإفريقية العربية: التحديات والآفاق**، (الجيزة: مركز البحوث العربية والإفريقية بالتعاون مع الوفد الدائم للاتحاد الإفريقي لدى جامعة الدول العربية، ط١، ٢٠١٧).

– د. حمدي عبد الرحمن حسن، **التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية**، (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي – ١٩٩٦).

– د. عبد السلام نوير، د. محمد عاشور، **التكامل الإقليمي في إفريقيا: دراسة نظرية ميدانية**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ط١، ٢٠٠٧).

– عبد الهادي سويفي، **قراءات في اقتصاديات الوطن العربي**، (القاهرة: ١٩٩٩).

– عصموني خليفة، "التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية ودوره في تحقيق الوحدة الإفريقية"، **رسالة دكتوراه**، (تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٥).

– فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، سلسلة كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ٢٣٢، يناير ٢٠٠٧).

– فرج عبد الفتاح فرج، **الاقتصاد الإفريقي من التكامل الإقليمي إلى العولمة**، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠١).

– د. محمد عاشور مهدي، **العلاقات الخليجية– الإفريقية: الواقع وآفاق المستقبل**، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط٣، ٢٠١٤).

– د. محمد عاشور، **التكامل الإقليمي في إفريقيا: الضرورات والمعوقات**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ط١، ٢٠٠٧).

– محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٤).

٢. الدوريات:

– د. حمدي عبد الرحمن، "العلاقات العربية– الإفريقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، **قضايا استراتيجية**، (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد ٢، يونيو ٢٠٠٠).

– د. حلمي شعراوي، "التعاون العربي الإفريقي من التحرر الوطني إلى العولمة"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٥، يوليو ٢٠٠٧).

– د. عبد السلام إبراهيم البغدادي، "المشكلات العربية– الإفريقية المعاصرة: رؤية مستقبلية في ضوء وقائع الحاضر"، **قضايا استراتجية**، (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد ٦، يونيو ٢٠٠١).

– د. محمود أبو العينين، "العلاقات العربية الإفريقية ومستقبل الشراكة بين الجانبين"، في: د. محمود أبو العينين (مُحرر)، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨**، (القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٨.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

- Brock. Alexander, **Regional Cooperation in a New Middle East**, (Cairo: CFR's International Institutions and Global Governance program, the American University in Cairo's School of Global Affairs and Public Policy, November 2012).

- MICHAEL KAPLAN, "Turkey Helping Somalia Fight Al-Shabab? Turkish Military's First Base In Africa Will Train African Soldiers", **The International Business Times**, January 19, 2016.

- "TURKEY IN AFRICA: THE IMPLEMENTATION OF THE ACTION PLAN AND AN EVALUATION AFTER FIFTEEN YEARS",**CENTER FOR MIDDLE EASTERN STRATEGIC STUDIES**, ORSAM Report No: 124. July 2012.

- Transparency International, **Corruption Perceptions Index 2019.** https://www.transparency.org/en/publications/gcb-africa-2019

- UNITED NATIONS, **Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region 2018**, (Beirut: ESCWA, 2018).